

## الفصل الثالث عشر

### الموارد والتحديات بين الماضي والحاضر فى إريتريا

#### المحتويات:

- ١ - مفهوم التنمية الشاملة
- ٢ - التنمية الاقتصادية فى إريتريا قبل التحرير وبعده
- ٣ - الأستثمار وجلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

## ١ - مفهوم التنمية الشاملة:

بينما انطلقت دول عديدة في قارات العالم أجمعها نحو بناء الذات وحققت على دروب التقدم والتنمية إنجازات هائلة، تمكنها من اللحاق بالعالم المتقدم، وتؤهّلها لدخول القرن الحادي والعشرين، فإن إريتريا كانت تعاني من ويلات المواجهة مع إثيوبيا بغية أن تظفر باستقلالها. وفقدت إريتريا الكثير من ثرواتها وأبنائها في الصراع. والآن وقد صارت إريتريا دولة مستقلة، يحق لنا أن نتساءل:

ما هي إمكانيات إريتريا لتحقيق إنجازات مماثلة لإنجازات دول الطفرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ولتعديل أوضاعها والتأهب للقرن القادم؟

والحقيقة أن إريتريا وإن كانت تبدأ متأخرة عن الجميع بنحو نصف قرن إلا أنها تستطيع أن تستفيد من تجارب هذه الدول، ولا تبدأ من الصفر، بل تنطلق من حيث انتهوا، وتحقق تنمية شاملة مؤسّسة على مبادئ علمية، تحصر الموارد والطاقات والإمكانيات، وتستفيد بها وتوظفها للانطلاق.

يقصد بالتنمية الشاملة استغلال الموارد المتاحة في أية دولة من الدول الأخرى أو منطقة من المناطق، استغلالاً أمثل لصالح السكان الذين يعيشون فيها، مع المحافظة على البيئة الموجودة في الدولة. أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فإنه يتم التركيز على الأنشطة الاقتصادية الموجودة، وذلك بواسطة السكان الذين يعيشون فيها ومن أجل ترقية أحوالهم الاقتصادية، وتختلف الأنشطة من منطقة إلى أخرى وفقاً لنعوية الموارد

الموجودة بها فهناك مناطق تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الأساسي الخاص بها: هذا في حين أن حرفة الصيد السمكي تعتبر ذات أهمية كبيرة في منطقة أخرى، أو تكون الصناعة هي الحرفة الأولى بالنسبة لمنطقة ثالثة وهكذا<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن للتنمية الاقتصادية مقومات ومعوقات، وتعتبر المواد الخام أو الموارد الطبيعية بصفة عامة مثل التربة والغابات والمعادن والمياه... إلخ ذات أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، ومن العوامل التي تساهم بقسط كبير في التنمية الاقتصادية البنية الأساسية Infrastructure أو التحتية سواء النقل والاتصالات أو الطاقة المحركة أو المياه اللازمة، ولا شك في أن قارة أفريقيا تملك بعض مقومات التنمية الاقتصادية، مثل المواد الخام أو المواد الطبيعية، مثل التربة الجيدة والغابات الكثيفة والحشائش الفسيحة اللازمة للرعى والمياه العذبة الوفيرة، ولكن في نفس الوقت نجد أن القارة الأفريقية تعاني من مشكلات كثيرة تؤدي إلي وجود معوقات للتنمية الاقتصادية منها نقص الخبرة الفنية للعمال الأفريقية وتدني المستوي التكنولوجي. وضمن هذه العوامل المؤثرة عدم توافر رأس المال اللازم، كما أن مشكلة نقص رأس المال تعكس أيضاً ضعف البنية الأساسية سواء بالنسبة للطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل المائي والجوي، وكذلك نقص وسائل الاتصالات بأنواعها المختلفة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) السعيد إبراهيم البدوي (دكتور) : مشكلة التنمية الاقتصادية في أفريقيا، من أعمال الندوة، الهيئة المصرية العامة، ص ٤١٦ .  
(٢) السعيد إبراهيم البدوي (دكتور): نفس المرجع السابق، ص ٤١٧ .

## التنمية الاقتصادية في إريتريا قبل التحرير وبعده:

تعتبر إريتريا اليوم من أكثر بلاد العالم فقراً، بينما كانت في إبان نمو الحركة الوطنية في الأربعينات من هذا القرن من أكثر مناطق أفريقيا تقدماً، حيث كان لديها قاعدة زراعية وصناعية جيدة وتجارة خارجية نشطة، إلا أن سنوات الحرب الطويلة من أجل الاستقلال، وموجات الجفاف المتعاقبة والسياسات الاستعمارية المجمعمة تركت اقتصادها مدمراً، ويحتاج إلى جهود هائلة لإعادة تأهيله يوضح الجدول رقم (١) بعض المؤشرات الاجتماعية الديموجرافية لإريتريا، لعام ١٩٩٢، ومنه نتبين أن نصيب الفرد من الدخل لم يتجاوز في أفضل التقديرات ١٥٠ دولار سنوياً. وهو رقم يضعها ضمن أفقر دول العالم، وتزداد حدة الفقر لدى الغالبية الساحقة من سكان الريف الذين يشكلون ما يزيد عن ٨٠٪ من سكان البلاد (٢).

وهكذا يقدر متوسط العمر المتوقع بنحو ٤٦ سنة، وهي المعدلات المخففة بالمقاييس الأفريقية، بينما تتدنى بنسبة السكان الذين يحصلون على المياه النقية إلى الثلث تقريبا. أما الذين تصل إليهم خدمات الصرف

---

(١) انظر الدراسة التي أعدها الدكتور عراقي / عبد العزيز الشربيني الأستاذ بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة عن سياسات الاقتصاد لإريتريا في عهد الاستقلال وهي بحق دراسة قيمة ، ومفيدة متضمنة بعض الأرقام والبيانات الخاصة ببنك التنمية الدولي وهي أول دراسة اقتصادية تقدم في عهد الاستقلال. ولزيد من التفاصيل اطلع على هذه الدراسة التي قدمها الدكتور العراقي في كتاب «إريتريا دراسة مسحية شاملة» أعدها معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٦ .

(٢) انظر الجدول رقم (١) .

الصحي فحوالي ١٤ / فقط من مجموع السكان وترتفع معدلات وفيات الأطفال إلى ١٣٥ من الألف، بينما يبلغ عدد السكان لكل طبيب حوالي ٢٨ ألفاً، ومن ناحية التغذية فإن نصيب الفرد من السعرات الحرارية يقدر بحوالي ١٧٥ سعراً يومياً .

والواقع أن المشكلات السكانية التي خلقتها حرب التحرير الطويلة، كانت أكثر عمقاً: فإلى جانب وفاة نحو أكثر من ١٦٥ ألف شهيد، وإعاقة نحو ٤ ألف نسمة، فإن هناك أعداداً ضخمة (تزيد عن المليون) من اللاجئين في الدول المجاورة يعيش معظمهم في معسكرات إيواء اللاجئين، ولم يعد منهم حتى الآن إلا نسبة ضئيلة بعد الاستقلال<sup>(١)</sup>.

وقد بذلت الحكومة الإريترية عقب التحرير منذ منتصف عام ١٩٩١، جهداً مقدراً في هذا الصدد للتصدي لهذه المشكلات، والعمل على إعادة بناء وإعمار البلاد حيث وضعت برامج للإنعاش الاقتصادي وإعادة التعمير، تم تمويلها من جانب البنك الدولي وغيره من الجهات والدول المانحة للمساعدات<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - تقرير عن مشروع توسعة محطة كهرباء - بلزا: دولة إريتريا (التقرير رقم ٤٠٠ / ٩٤ فبراير ١٩٩٤ ص ٧).

(٢) World Bank, Eritrea! Options and Strategies for growth Vol. 1 - (٢) Executive Summary and Main Report (Report 12930 November 1994. P III.

كما شرعت الحكومة في إقامة مؤسسات جديدة في مجالات الإنتاج والاستثمار والتمويل والتجارة الخارجية، وفي إقامة الهياكل الإدارية اللازمة.

ومهما كانت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الإريترية إن لم تتبعها إصلاحات ديمقراطية والتي تتناسب مع آمال شعبنا وطموحاته في الديمقراطية، وهي كما أوضحت سابقا مطلب من مطالب الشعب الإريترى، وشرائحه الواعية وهي الضمان الوحيد لصون الوطن وللحفاظ علي مكتسبات شعبنا واستقلاله بعيداً عن الفردية والاستبداد التي دمرت معظم دول القارة الأفريقية ودول العالم الثالث؛ ذلك أن الاستقلال السياسي إن لم يتبعه استقلال اقتصادي ديمقراطي كامل غير منقوص لا يعنى شيئاً<sup>(١)</sup>.

### الثروة الزراعية:

وجدت الزراعة في إريتريا منذ القدم، فتعد إريتريا بلداً زراعياً ورعويًا بالدرجة الأولى، فإن مجموع السكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصفًا يعمل ٧٨٪ منهم بالزراعة، وهذا يعنى أن الزراعة هي الحرفة الأساسية للسكان. وتعتبر إريتريا من ناحية البيئة النباتية وانتشار الأصناف، من أكثر بلدان العالم تنوعاً، ويشمل إنتاج إريتريا مختلف المحاصيل الحقلية والخضر والفواكه ومنتجات الغابات، ويساعدها في ذلك تعدد الحالات المناخية وتعتبر مناطق أراضى الجاش وسيتيت، المنخفضة بأمطارها الغزيرة والأراضى المنخفضة الغربية، مع فرص تطور الري الهائل

---

(١) محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا المعاصر أرضا وشعبا، ١٩٩٤ ص ٥٨٧.

فيها، والمرتفعات ذات المناخ الممتاز، وسهول هزمو في أكلي غوزاي، ومنطقة دياروا في المرتفعات الشمالية، والأرض المنخفضة علي الساحل الشرقي، ومنطقة بحري، حيث تزدهر كافة أنواع المحاصيل، تعتبر كلها مناطق زراعية غنية في إريتريا كما يمكن استغلال أنهر بركة، مأرب، سيتيت، الجاش، كوميلي، حداس، عنسبة، علي قدر وغيرها لتعزز الموارد الزراعية والمحاصيل<sup>(١)</sup>.

وتقدر المساحة الصالحة للزراعة في إريتريا بحوالي ٣,٢ مليون هكتار، تمثل قرابة ٢٦٪ من مساحة البلاد، إلا أن ما يستغل فعلاً للزراعة في الوقت الحالي لا يزيد إلا قليلاً عن ١٠٪ من المساحة القابلة للزراعة<sup>(٢)</sup>، ويشكل الإنتاج الباقي قرابة ثلاثة أرباع الإنتاج الزراعي، بينما تشكل الغابات نحو ١٦٪ والماشية ٨٪ ولا تستأثر الثروة السمكية إلا بحوالي ١٪ فقط؛ بالرغم مما تتمتع به البلاد من إمكانات كبيرة في هذا المجال<sup>(٣)</sup>.

### أهم المحاصيل الزراعية:

وتنتج إريتريا محاصيل متنوعة أهمها الحبوب وطبقا لبيانات عام ١٩٩٢، كان السورغم يمثل ٤٦٪ من إجمالي إنتاج الحبوب يليه الذرة الصفراء (٢١٪) ثم الشعير (١٥٪) وكل من الذرة البيضاء والطاق<sup>(١)</sup> مصدر سابق، ص ١٥١ .

(٢) هذا هو تقرير وزارة الزراعة الإريترية، إلا أن تقديرات منظمة الأغذية والزراعة وهي أحدث تشير إلي أن المساحة القابلة للزراعة هي في حدود ٢ مليون هكتار فقط أو حوالي

١٧٪ من المساحة الكلية للبلاد: انظر World Bank (Vol. 1) P. 69

Ibid, PP. 69 - 70 . (٣)

٥٠ ٪، كما تنتج الدخان وأنواع البهارات والبقول كالحمص والبقول والحلبة والعدس والبطاطس والسمسم والبصل والثوم، والخضروات المتنوعة والحمضيات والفواكه المدارية مثل الليمون والبرتقال والمانجو والموز والألياف النباتية والتبغ والقطن والبن الذي كان يزرع في منحدرات الهضبة الإريترية، وخاصة في منطقة فلغل وجندع ذات المنسوب العالي من مياه الأمطار. عموماً، فإن أكثر من ٩٠ ٪ من الإنتاج يذهب للاستهلاك المعيشي.

وهكذا، فإن القطاع الزراعي حتى الآن ما زال يعاني من آثار الدمار الذي خلفته الحروب وسياسات النظام والاستعمار، فضلاً عن نقص المستلزمات الرئيسية وخصوصاً الأسمدة والبذور وآلات الزراعة، نظراً لندرة النقد الأجنبي، يضاف إلى ذلك الآثار السلبية لتدهور البنية الأساسية، ومشكلات مؤسسية أخرى كنظام الملكية والحيازة السائدة<sup>(١)</sup>.

### الغابات:

وتغطي الغابات مساحة تقدر بحوالي ١,٥٢٠,٠٠٠ هكتار أي بنحو ٥ ٪ من مساحة إريتريا، وتعتبر الغابات، في إريتريا من أهم مصادر الثروة الطبيعية، فهي توفر العلف للماشية وأخشاب البناء والحطب والفحم واللبان وتكون حماية ضد الرياح، كما تحافظ على التربة من التعرية والانجراف، وإذا ما نسقت الأشجار فإن ذلك يجعل الغابات مصدراً هاماً من مصادر الدخل. وإريتريا من الأماكن النادرة في العالم التي تنبت فيها (أشجار الدوم) وهي أشجار لها قيمة اقتصادية في إريتريا وكانت تعطي المواد الأولية لصناعة الأزرار المحلية والصرف والكحول وزيت الصابون وعلف الماشية، قبل الاستقلال<sup>(٢)</sup>، ويحصل من

(١) الدكتور عراقي: مرجع سابق، ص ٢٥٥ .

(٢) بحث للمؤلف: عن جغرافية إريتريا غير منشور .

تحت قشرة الثمرة علي حامض التنيك بكميات تجارية تستخدم في صناعة دبغ الجلود، كما تستخدم القشرة الخارجية للثمرة للقوة ويصنع من أوراق شجرة الدوم الحبال<sup>(١)</sup>، ويكثر انتشار هذه الأشجار في بركة والجاش في الأراضي المنخفضة، كما تكثر في الأراضي المرتفعة في منطقة كرن، وهناك أشجار «أوفريبا» أو «كاندلابرا» في الهضبة والمرتفعات الشمالية، والتي كانت تصنع منها عيدان الكبريت، وأشجار بوسد «اليابابا بيريتارا» في المرتفعات الشمالية والجاش وسيتيت التي كان يستخرج منها نوع من البخور التجارية «اللبان» وأشجار «الاكاسيا» المتنوعة التي يستخرج منها الصمغ العربي. كما يصنع من الأخشاب بعض الأواني ينحتونها بأدوات بدائية وتسمى هذه الأواني «الطيشو»<sup>(٢)</sup>. وقد حافظ الايطاليون علي غابات إريتريا، فترة حكمهم لها وكونوا حرساً خاصاً لها.

## الثروة الحيوانية:

تشكل الثروة الحيوانية مصدراً هاماً لثروة إريتريا وهي تعد من المصادر الرئيسية للإقتصاد الإرتري، إذ أن الرعى وتملك الماشية حرفة تمارسها جماهير كثيرة من سكان إريتريا منذ القدم، نظراً لتوافر المراعي الطبيعية التي تغطي نحو ٧٥٪ من مساحة إريتريا وينتقل الرعاة بقطعانهم بين المناطق المختلفة تبعاً لاختلاف فصول الأمطار، بحثاً عن المراعي الخصبة، ويملك الشعب الإرتري عدة ملايين من الأبقار والأغنام، وهي من العربي؛ العرضى والبركاوي بالنسبة للأبقار إلي جانب الماعز

---

(١) محمد عثمان بكر: مرجع سابق، ص ١٥٣ .

(٢) الطيشو: هي عبارة عن إناء يستخدم للأكل وخاصة الأكلات الوطنية.

والضأن من الأغنام والإبل، فهما من ذوات السنم الواحدة، وكانت الثروة الحيوانية تبلغ حوالي عشرة ملايين رأس من الغنم والبقر والإبل (١) وكانت تجد العناية والاهتمام، وقد أنشئ لها منذ عام ١٩٠٥ مركز للأبحاث البيطرية وكان من أكفأ المراكز البيطرية في أفريقيا في عهد إيطاليا وبريطانيا، إلي أن أهملت هذه المراكز عقب الاحتلال الإثيوبي المدمر ولا بد أن تتولى الحكومة العناية بهذا الأمر قدر المستطاع. من أجل تنمية هذه الثروة والتي تعد من الثروات القومية نظراً لأهميتها، والجمال كان لها اهتمامها من جانب الشعب الإريتري منذ القدم، وكانت تستخدم لأغراض نقل الأمتعة في الريف الإريتري، وفي عهد حرب التحرير لعب الجمل دوراً أساسياً ورئيسياً في خدمة الثورة وأخذ نصيبه من الإبادة التي تعرض لها الشعب الإريتري في أيام المقاومة ضد الاحتلال الأثيوبي ولهذا جعلته الدولة الإريتريّة بعد الاستقلال شعاراً لها.

عموماً فإن الإنتاج الحيواني بصفة عامة، يتركز في المنطقة الجنوبية الشرقية، فهو بلا شك يسهم بقدر ملموس في حصيللة الصرف الأجنبي من خلال صادرات الجلود والحيوانات الحية، وتصدير اللحم المذبوح

### الثروة البحرية:

يشكل الساحل الإريتري الذي يفوق الألف كم، وكذلك أرخبيل دهلك مستقبلاً زاهراً للصناعة البحرية.

فقد ازدهرت في الماضي مصانع تعليب الأسماك، ومنتجات بحرية

---

(١) نفس مرجع السابق، ص ١٥٤ .

أخرى علي نحو ممتاز بشكل عام، فإن البحر الأحمر هو أحد المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ذات الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لإريتريا، فكان البحر الأحمر المصدر الرئيسي لثروة إريتريا من الأسماك، وتمتلك ثروة بحرية هائلة منها الأصداف والمرجان والقواقع والإسفنج واللؤلؤ، والملح بجانب الثروة المعدنية التي تریض في قاع البحار في الشاطئ الإريتري، وإن استغلال هذه الثروة يعطى دخلاً مهماً يساعد في تدعيم الاقتصاد الوطني.

### الثروة المعدنية منذ العصور القديمة في إريتريا:

عرفت أراضي إريتريا منذ القدم بكثرة معادنها، وفي أدوليس<sup>(١)</sup> كان ازدهار صناعة صهر الحديد والنحاس والذهب، وكانت المناجم المجاورة في هضبة قوحيتو وجبال قدم المصدر الأساسي.

وفي العصور الوسطى، اشتهرت جزيرة دهلك التي كانت بها سلطنة إسلامية غنية مزدهرة محلياً، أما شمال إريتريا فقد عرف عهد ممالك البيجة في العصور الوسطى، الصراع بين عدد من القوى العربية والبيجاوية حول استغلال مناجم الذهب والحديد والنحاس والفضة وغيرها.

---

(١) أدوليس: مرفأً قديم يقع في الساحل الإريتري أنشأه البطالمة، بالقرب من مدينة زولا الحالية في القرن الأول بعد الميلاد حيث تطور بمرور الزمن ليصبح مرفأً، لتنفذ منه الحضارة السامية واليونانية والمصرية والرومانية إلى داخل إريتريا والمناطق المجاورة ولقد أصبح فيما بعد مركزاً للتجارة العالمية. ومدينة أدوليس عريقة في القدم، وقد عرفها العرب قبل بطليموس باسم عدولي «وباللهجة المحلية التجري» «عزولي» باللهجة العفرية المحلية أيضاً أطلق عليها عدل نسبة إلى البحر وكانت كلمة عدولية تطلق علي السفن التي كانت يتم صنعها في ميناء أدوليس القديم، وكان هذا الميناء معبراً لكثير من الهجرات القديمة. إلى البر الإريتري وقد اشتهر الميناء وازدهر في عهد «بطليموس فيلادلفوس» أحد ملوك البطالمة اليونانيين، الذين حكموا مصر بعد إن انقسمت إمبراطورية الإسكندر الأكبر، وكان المجتمع العدولي منظماً، يعيش أمناً وكانت عدولية واسعة ذات مبان جميلة، تركزت فيها المعابد والحمامات، ولعل إطلال عدولي الآن خير شاهد علي حضارة الساحل الإريتري في القرون القديمة. ولزيد من التفاصيل، انظر كتاب «تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً» للمؤلف، ص ١٠٦ - ١١٣.

وبالرغم من أنه لم يحرم مسح شامل للمعادن في ارتقيا حتى الآن بسبب ظروف الحرب والصراعات التي كانت فانمه فإن الدراسات الأولية والحقائق الملموسة تشير إلى وجود مخزونات كبيرة من المواد الخام بكميات تجارية.

وتشمل المكتشفات المعدنية، النحاس في مناطق عديدة، كذلك الفضة والأملاح المعدنية والرخام والبتروول والنيكل والمنجنيز والمغنسيوم واليوتاسيوم وسليكات الألومنيوم وغيرها، فالدلائل المتوفرة تدل على أن إمكانات المعادن ليست قليلة فتشير المعلومات إلى وجود:

الذهب : في أربع مناطق رئيسية وهي وادي عنسبة أو كرن وهضبة الحماسين في إقليم أسمرأ ووادى جعال Gaala جنوب أسمرأ ووادى الجاش وبارنتو.

الحديد: يوجد الحديد في عدة أماكن علي الهضبة وجبال قدم، وسفوح التلال خلف مصوع تجاه حرقيقو.

الأملاح: توجد كميات كبيرة من أملاح الصوديوم في المناطق الجنوبية للساهل الساحلى عند بردولى Bardoli، وفي شبه جزيرة بورى ورامودى Ramodi بالقرب من مدينة طيعو Tio أما الآن فهى المصدر الرئيسي للأملاح سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير<sup>(١)</sup>.

وكانت تستخرج الميكا من جبال قدم وسلكى Silike جنوب حرقيقو، وقد وجد الزبرجد في جبال قدم والكاولين Kaolin في عدة أماكن في إقليم الحماسين والرخام في عدى نيو Adi Nevu في إقليم سراى.

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٩

## البتروول : قبل الاستغلال:

لقد قيل الكثير عن وجود البتروول في سواحل البحر الأحمر الإريترى وقد عشر الإيطاليون في خلال السنوات العشر الأخيرة من احتلالهم لإريترى علي البتروول، في جزر «دهلك» شرقى ساحل ميناء مصوع، ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية أوقفت عمليات التنقيب بعد أن بدءوا بالحفر، ولم تقدم أي تقارير بشكل علمى عن نتائج تلك الحفريات، وربما استولت عليها إثيوبيا في ذلك الوقت. وسواحل إريترى من المناطق التي تلائم ظروف وجود بتروول، وقد ثبت وجود رواسب العهد الميوسينى في الساحل الشمالى لميناء مصوع، كما أوضحت الخرائط التي وضعها الجيولوجيون الإيطاليون إمكانية وجود البتروول في المنطقة الواقعة حول مصوع والممتدة إلى شبه جزيرة بوري.

وفي داخل المياه الإقليمية من خليج دهلك، وفي سنة ١٩٥٨ ظهرت بوادر البتروول في أم بيرمى بإقليم سمهر في منطقة شمال مصوع، ولكن نظراً لعدم الاستقرار السياسى توقف البحث عن البتروول.

## تنشيط قطاع البتروول بعد الاستقلال:

يعود التنقيب عن البتروول في إريترى كما ذكرت إلى عام ١٩٦٠. إلا أن هذا النشاط توقف بسبب الحرب وعدم الاستقرار وبعد الاستقلال عاودت الشركات نشاطها، وحيث كانت في الميدان شركة British Petroleum وشركة أمكو Amoco أمريكية Intrenational Petroleum Corporation of Canada الكندية ألغى امتياز التنقيب للشركة الأولى التي كانت تقوم بأعمال التنقيب بمقتضى عقد مع النظام الإثيوبى السابق،

ولم يبق في هذا المجال إلا الشركات الأخريات، حيث تملك Amoco حقوق التنقيب في مساحة قدرها ٣١ ألف كم<sup>٢</sup> في إقليم دنكاليا، حيث تزداد الاحتمالات بوجود احتياطات جيدة من البترول والغاز الطبيعي تحت مياه الساحل الإريتري<sup>(١)</sup>، وهكذا وفي أواخر عام ١٩٩٣ أصدرت الحكومة مرسوماً جديداً لتنظيم قطاع البترول، استهدفت من ورائه تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وقد قدم المرسوم شروطاً تتسم بالتساهل والتحرر، ولذلك رحبت به العديد من الشركات العالمية المرموقة في مجالات التنقيب والتوزيع<sup>(٢)</sup>.

### الصناعة قبل التحريرو:

اشتهر الإريتريون منذ القدم بصناعة السيوف والرماح وأنتها الحادة القاتلة، وقد نسب العرب قبل الإسلام السيف الجيد الصنع إلي السمهر فكان يقال: «سمهر العوالمق». إن توافر المواد الأولية اللازمة للتصنيع، كان أبرز العوامل المشجعة لقيام عدة صناعات في إريتريا مقدمة علي الخامات المحلية ومن ذلك مصانع الإسمنت والطوب والزجاج لأغراض مختلفة والشقاب والورق ومنتجات الألياف النباتية والأكياس وحلج القطن وغزله والخزف والزجاج والزراير ومنتجات الألبان والصابون والعمطور والزيوت والكحول والبيرة وديغ الجلود والأخشاب والمسامير ولف السجاير واستخراج الملح والهواء المضغوط «الأكسجين» وأكسيد الكبريت وحفظ اللحوم وتعليب الأسماك وتعبئة الخضروات وتوليد الكهرباء

Africa: south of the sahara, Op. cit; P. 370 .

(١)

(٢) مصدر سابق، ص ٢٦٠ .

والبلاستيك. كل هذه الصناعات كانت متواجدة في إريتريا قبل الاحتلال الإثيوبي لها، الذي أدى إلى تدميرها، والبعض الآخر نقلته سلطات الاحتلال إلى أديس أبابا ورجع قيام الصناعة في إريتريا إلى عام ١٩٠٥، عندما أصبحت ملاحه مصوع ثم في عصب حيث بلغ الإنتاج في عام ١٩٢٧، أكثر من مليون ونصف كنتال صدر كله إلى اليابان والهند.

ثم أنشي، مصنع للسجائر في العاصمة أسمرا سنة ١٩٢٧. وقد ابتداء التوسع الصناعي في إريتريا سنة ١٩٤٧، وبلغ عدد المنشآت الصناعية حتى سنة ١٩٥٢، ٢٤ مؤسسة أضيف إليها شركات أخرى سنة ١٩٥٧ منها ٢٢ مؤسسة في العاصمة أسمرا فقط وشركتان في مصوع وأخرى في كرن.

### **الصناعة في عهد الاستقلال من عام ١٩٩١:**

كما ذكرنا، شهدت فترة حرب التحرير تدمير الجانب الأكبر من القاعدة الصناعية في إريتريا عند التحرير عام ١٩٩١، وكانت المصانع التي ما زالت تعمل تمثل قرابة ٤٠٪ فقط من مصانع القطاع العام القائمة، وهذه كانت تعمل بحوالي ثلث طاقتها الإنتاجية<sup>(١)</sup>.

وتتركز الصناعات القائمة في إريتريا، كما أوضح الدكتور «العراقي»، حول إنتاج بعض المواد الغذائية كالمعلبات والمشروبات، وبعض السلع الاستهلاكية كالمنسوجات، والمنتجات الجلدية، والزجاج وبعض المواد الكيماوية والأدوات المعدنية، وكذلك الإسمنت والبلاط، إلا أن إريتريا تملك فضلاً عن ذلك صناعة استراتيجية مهمة، هي صناعة تكرير البترول

(١) الدكتور عراقي مرجع سابق، ص ٢٥٥.

التي تواجه احتياجات كل من إريتريا وإثيوبيا من المنتجات البترولية، ويقوم بالنشاط الصناعي مجموعة من المنشآت العامة والخاصة وقد بلغ عدد المنشآت العامة عام ١٩٩٣، ٤٢ منشأة غالبيتها متوسطة الحجم، وتنتج قرابة ٨٥٪ من قيمة الناتج الصناعي، وقد بلغ متوسط عدد العاملين في منشآت القطاع العام حوالي ٢٥٠ فرداً للمنشأة، بينما بلغ متوسط رأسمال المنشأة حوالي ٢.٢ مليون بر طبقاً لإحصاءات عام ١٩٩٣، ويتركز ٣٨ من تلك المنشآت في مدينة أسمرا.

أما المنشآت الخاصة، فقد بلغ عددها طبقاً لنفس الإحصاءات ٨٩٠ منشأة - ٥٨٠ منها فقط كانت تعمل في ذلك الحين (نهاية ١٩٩٣)، وتقع كلها ضمن الصناعات الصغيرة والحرفية التي يبلغ متوسط عدد العاملين بمنشآتها حوالي ٦ أفراد وتستخدم رأسمال ضئيل للغاية يبلغ حوالي ٩٠ ألف بر فقط للمنشأة في المتوسط، ويتركز حوالي ٥٥٪ من هذه المنشآت في العاصمة أسمرا<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من المشكلات المعقدة التي يواجهها القطاع الصناعي في إريتريا من نقص المستلزمات وارتفاع تكلفتها، ونقص الطاقة الكهربائية، وندرة العمالة الماهرة ومنافسة البدائل المستوردة - فإن القطاع شهد تحسناً بعد الاستقلال، نتيجة لمجهود الحكومة في مجال إعادة تأهيله، الأمر الذي يظهر إلى حد ما في زيادة الإنتاج وتحسن استخدام الطاقة الانتاجية، كما

---

(١) مصدر البيانات حتى ٣٠ / ٩ / ١٩٩٣ . World Bank (Vol 1), P. 48 .

يتضح من الجدول رقم (٣)<sup>(١)</sup> الذي يعطي صورة عامة لتطور القطاع الصناعي حتى عام ١٩٩٤ .

### التجارة والمواصلات قبل التحرير وبعده:

كانت إريتريا تصدر الكثير من سلعها إلى الخارج كالاسمنت والكبريت واللؤلؤ والمرجان والجلود والملح وغيرها، فكان الملح يصدر إلى الشرق الأقصى والكونغو كما كانت تصدر الزيوت إلى هولندا، والأسماك والأرز والسجق واللحوم المحفوظة إلى بريطانيا والدول الأوربية الأخرى مثل إيطاليا، وحبال الألياف النباتية والذرة والفواكه وخاصة الموز إلى الخارج.

وكانت تجارة إريتريا تخدمها شبكة رائعة من الطرق والمواصلات، ولم تعرف الأقاليم الإريترية في تاريخها صعوبة الاتصال بين أجزائها وكذلك الاتصال بالعالم الخارجي، سواء أكان بالنسبة للأشخاص أم تصريف حركة التجارة، وكان الإيطاليون أثناء احتلالهم البلاد قد اهتموا بإعداد شبكته من المواصلات البرية فعبّدوا الكثير من الطرق للسيارات وأنشأوا خطا حديديا، وخطا آخر (تلفريك معلق) من مصوع إلى العاصمة أسمرا، وكانت تمتد الطرق المعدة إلى ٣٠١٦ كم، والسكة الحديد يبلغ طولها ٣٦١ كم مخترقة ٣٥ نفقا في الهضبة الإريترية ومنحدراتها عبر الطريق الذي يربط بين مصوع وأسمرا وكرن وأغردات.

وأما شبكة طرق السيارات التي أنشأها الإيطاليون في إريتريا، فقد وصفت بأنها عمل هندسى، بالإضافة إلى ذلك هناك طرق يبلغ طولها

---

(١) انظر الجدول رقم (٣).

حوالي ١٤٠٠ ميل من الطرق الثانوية والدروب. وكان يمر بمينائي مصوع وعصب ما يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من صادرات إثيوبيا ووارداتها.

وتعتبر مصوع جغرافياً المنفذ الطبيعي للبذور الرئيسية والذرة والفواكه والجلود من المناطق الغربية والمرتفعات الإريتريّة وشمال إثيوبيا (إقليم تجري)، وأما عصب فموقعها مناسب لتصدير الملح والقمح والذرة من الأجزاء الوسطى والجنوبية من إثيوبيا <sup>(١)</sup>.

ومجمل القول: أن التجارة الخارجية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الإريتري، حيث تعتمد إريتريا اعتماداً كلياً على العالم الخارجي في سد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية الضرورية، والآلات والتجهيزات ومعدات النقل اللازمة. وما زالت إثيوبيا حتى الآن الشريك التجاري الرئيسي لإريتريا وإن كانت أهميتها أوضح كثيراً في جانب الصادرات «حيث تستحوذ على أكثر من ٦٠٪ من صادرات إريتريا»، وتمر تجارة إثيوبيا الخارجية عبر مينائي عصب ومصوع دون أية رسوم سيادية إريتريّة عدا رسوم الميناء ورسوم الشحن. وتصدر إريتريا إلى إثيوبيا المنسوجات والأحذية وبعض الأدوات المنزلية والملح والمشروبات، بينما تستورد إريتريا من إثيوبيا بعض المواد الاستهلاكية والمنتجات البترولية.

### صادرات إريتريا إلى الدول الأخرى:

ووفق البيانات الصادرة لعام ١٩٩٤، تمثل صادرات إريتريا إلى الدول المجاورة السمس إلى مصر، والجلود إلى إيطاليا، والحيوانات الحية (إلى السعودية) وكمية ضئيلة من الأسماك. أما واردات إريتريا فهي

(١) انظر: كتاب تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً للمؤلف.

تأتي بصفة رئيسية من دول الخليج والسعودية، والدول الأوربية «إيطاليا وألمانيا». وقد شكلت واردات الآلات ووسائل النقل حوالي ٤٠٪ من واردات إريتريا عام ١٩٩٤، بينما استأثرت المواد المصنعة بنحو ٣٠٪ نظرا للظروف المحلية التي تمر بها البلاد.

ويشكل السودان العمق الاستراتيجي للتجارة مع إريتريا وتشمل الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير أيضاً، وهذا من خلال البيانات الصادرة في سجلات وزارة التجارة والاقتصاد في إريتريا.

وقد سجل الميزان التجاري الإريتري عجزاً مستمراً خلال السنوات الثلاث، ١٩٩٢ - ١٩٩٤، بالإضافة إلى التقديرات الأولية لخبراء صندوق النقد الدولي، إلا أن العجز اتخذ اتجاهها إلى الانخفاض، كما يبين الجدول رقم (٤)<sup>(١)</sup> وقد شمل هذا العجز كلاً من المعاملات بالبر (مع إثيوبيا) والمعاملات بغير البر.

إلا أن العجز التجاري في جانب البر لم يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من العجز التجاري الكلي خلال السنوات الثلاث، والجدير بالذكر أن إريتريا أتخذت سياسة التخلي التدريجي من البر الإثيوبي، وذلك بعد أن أعلنت استخدام العملة الخاصة بها أسمتها «نفته» وهي من فئة ٥ - ١٠ - ٥٠ - ١٠٠ وحده وما يعادل برّاً في سوق المعاملات .

---

(١) انظر الجدول رقم (٤).

## إعادة بناء الإقتصاد الوطنى بعد التحويرو:

مما لا شك فيه أن الحكومة الإريترية قد شرعت عقب التحرير في اتخاذ سلسلة من الإجراءات عاجلة؛ لإعادة بناء الإقتصاد الوطنى، وقد أظهرت الحكومة التزاما قويا بهذا الهدف، ولقد حققت تقدماً ملحوظا في مجالات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية، وقد تشعبت جهود الدولة خلال هذه الفترة في اتجاهات عديدة، في مقدمتها إقامة مؤسسة جديدة تقوم علي تخطيط وتنفيذ عملية الإصلاح في شتى القطاعات، وإعادة تنظيم وهيكلية المؤسسات العامه وإصدار التشريعات المنظمة لمختلف الأنشطة، وخصوصاً الاستثمار المحلى والأجنبي وحياسة الأرض والتجارة الخارجية والصرف الأجنبي، والضرائب والنقد والائتمان. وعلي الصعيد الخارجى فقد بدأت إريتريا توثق صلاتها بالمجتمع الدولى، وخصوصاً الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات الدولية، وقد انضمت إلي عقود كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى في يوليو ١٩٩٤ .

كما انضمت إلى السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (Comesa)، ولمجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي (ACP) أعضاء اتفاقية لومس مع الاتحاد الأوروبى، هذا وما زال الإقتصاد الإريترى في بدايته يحتاج إلي العناية والتنشيط والحماية من جانب الحكومة.

إن تطور الإقتصاد الوطنى ورفع مستوى حياة الشعب في كافة النواحي من الأمور الهامة الضرورية، و تقتضى السير عن طريق وفق مبدأ التخطيط الأقتصادى والأجتماعى الشامل القائم علي جرد ومسح الموارد الطبيعية والبشرية والتمويلية لبلادنا، وتوفير المستلزمات الضرورية

للتنمية، وتشجيع القطاع الخاص والعمل من أجل تصنيع البلاد بالصناعات الثقيلة والخفيفة على ضوء نتائج مسح الثروة المعدنية، والاهتمام بصناعة النفط والكبريت، والسعى من أجل كهربة البلاد، واتخاذ ما يلزم لازدهار الصناعة الوطنية وحمايتها من المزاومة الأجنبية، وتشجيع استثمار الرأسمال الوطني والأجنبي في الصناعات مع مراعاة مصلحة المستهلكين وتطوير صناعاتنا الوطنية .. والعمل من أجل تنمية وازدهار الصناعات، الزراعية التي من شأنها تنشيط الإنتاج وتنوعه بما يتفق ومصلحة التنمية للقطاعات الصناعية والزراعية معاً، التي من شأنها تنشيط الإنتاج وتنوعه.

### **و من التحديات التي تواجه الحكومة الإريترية ، البطالة:**

لذلك، فإن القضاء على البطالة جذريا وتشريع القوانين من قبل الدولة لضمان مصالح العمال والمستخدمين عن طريق تحديد الحد الأدنى للأجور بشكل يضمن معيشة العامل وعائلته عيشة لائقة، وتحديد ساعات العمل، ومنع تشغيل الأحداث، وتشريع القوانين اللازمة للتقاعد والضمان الاجتماعي الشامل، وضمان الحريات النقابية، وزيادة المدارس الصناعية لرفع مستوى التكنيك للعمال، من الأمور الهامة.

### **و من التحديات في المجال الاقتصادي أيضاً:**

العمل على تنظيم الشؤون المالية بشكل يهدف إلى الاقتصاد في المصروفات وتوفير الأموال الكافية للمشاركة الإنتاجية، مع مراعاة التوازن بين المصروفات والواردات.

إيجاد نظام عادل للضرائب يعتمد على الضرائب المباشرة

والتصاعدية على الدخل والإرث، وتخفيف الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها على الطبقات الكادحة.

الأستثمار وتطوير نظام المصارف الإريترية وذلك بزيادة رؤوس أموالها وفتح الفروع الكافية وزيادة التسهيلات المصرفية، لكي تلعب دورها في ازدهار الاقتصاد الوطني مع السماح للأستثمار الأجنبي وخاصة في مجال البنوك. ويجب أن تكون السوق الحرة والمواجهة إذا لزم الأمر، لتحقيق مبدأ المنافسة الحرة وليقوم محل الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال ويؤدي إلى تقرب الفوارق بين الدخول، ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة<sup>(١)</sup>.

وأول التحديات التي تواجه إريتريا الدولة، هي إعادة بناء المرافق التي دمرتها الحرب وتوفير السلع الأساسية للحياة اليومية للمواطنين، حيث توجد أزمات في الإسكان والأسعار الفلكية التي وصلت إليها عمليات شراء واستئجار المساكن، حيث يتراوح إيجار الشقة المتوسطة في أسمرا بين ٢٠٠٠، ٣٠٠٠ بر، بينما متوسط دخل المواطن لا يزيد على ١٢٠٠ بر شهرياً برغم أن الحكومة شرعت في بناء مشروع سكنى ضخم بالعاصمة بخبرة أجنبية لتخفيف الأزمة، كما سارعت الحكومة في بناء العديد من السدود الصغيرة وحفر الآبار وقنوات الري لتوفير المياه للزراعة وتزويدهم بالمعدات والقروض وإقامة المزارع التجريبية وبناء محطات الكهرباء وغيرها<sup>(٢)</sup>.

(١) مشروع الدستور الإريترى المقترح المادة ٣، ص ٢٨ .

(٢) عطية عيسوى: إريتريا التحديات والأسباب . جريدة الأهرام ١٩٩٧/٣/٤ .

## الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية:

تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من الأمور الهامة لتقدم الاقتصاد الوطنى فى إريتريا، فهو يعد عاملاً جوهرياً فى تنمية الإنتاج المحلى وزيادة فرص العمال وتحسين القدرة التصديرية للبلاد، وبما لا شك فيه أن الحكومة الإريترية كانت على اقتناع كامل بأن ذلك الهدف الجوهري يتطلب توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الخاصة. ومن أهم عناصر هذا المناخ كما هو معروف وجود سياسات ملائمة ومستقرة تعمل على توفير الحوافز الكافية لهذه الاستثمارات، ومن أهمها الحوافز المالية المغرية، ونظام متحرر للصرف الأجنبي والتجارة الخارجية، وتحرير الأسواق، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وإزالة المعوقات الإدارية أمام المستثمرين<sup>(١)</sup>.

وقد نص القانون على أن جميع مجالات النشاط الاقتصادى فى إريتريا، تعتبر مفتوحة أمام جميع المستثمرين الوطنيين والأجانب، بل أجاز للأجانب تملك كامل رأسمال مشروعاتهم.

وتضمن عددا من الحوافز للمستثمرين فى صورة إعفاءات وتخفيضات ضريبية، وتيسيرات فى الحصول على التراخيص، وتسهيلات فى تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج وهكذا فى إطار القانون الجديد والتنظيمات الأخرى فى مجالات الضرائب والائتمان المصرفى، أصبحت الاستثمارات الجديدة تتمتع بعدد من الحوافز المالية وتحتاج إلى

---

(١) مصدر سابق، ص ٢٦١ .

المزيد من التشجيع من الحكومة، ويشير الدكتور «العراقي» في بحثه عن الاستثمار قائلاً: «وأياً كان الأمر، فلا يخفى أن مثل هذه الحوافز وغيرها ليس إلا جانباً واحداً من مقومات تشجيع الاستثمارات الخاصة، وأن هناك جوانب أخرى قد تكون أكثر أهمية، وفي مقدمتها إزالة الاختناقات والعقبات التي تهدد الاستثمارات الجديدة، مثل نقص مصادر الطاقة وضعف البنية الأساسية، وندرة المهارات الفنية، والغموض الناجم عن التشريعات الجديدة كمرسوم الأرض السابق الإشارة إليه، وهي أمور تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد»<sup>(١)</sup>.

ومهما يكن من الأمر، فإن لبرامج التنمية الاقتصادية دوراً أساسياً في تحقيق التغيير الهيكلي، فهي الكفيلة برفع مستوى العيش وفتح سبل الارتقاء في وجه الطبقة الدنيا الفقيرة، وتسيير مرونة الانسياب والصعاب بين فئات المجتمع.

---

(١) الدكتور عراقي مرجع سابق، ص ٢٦٢ .

## الخلاصة

إذا ما ألقينا نظرة سريعة علي عموم القارة الأفريقية، نجد أنها تعيش اليوم في صراعات مختلفة متداخلة، تتعلق بعملية تحول كبرى من مجتمع المؤسسة الطبيعية «القبيلة» إلي مجتمع المؤسسة العقلانية، ونقطة الحرج في عملية التحول هذه هي كونها تتم «ربما» بتواتر سريع وعلي مدى واسع جدا، وذلك لأن دوافع الانتقال وبواعثه ليست نابعة فقط من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي كما حدث في أوروبا، بل إنه انتقال أو تحول يتم تحت ضغوط حضارية عالمية أغرقت العالم بمنجزاتها وإغراءاتها وآلياتها؛ ففرضت نفسها كحضارة للعصر كله وكتتويج للمراحل السابقة من التاريخ البشري.

ومن هنا تبدو الديمقراطية عملية تاريخية، إنها وحدها القادرة علي مأسسة (جعلها ذات أساس) وقولية عملية التحول الكبرى هذه، إن التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف والتغاير، هي الشروط الضرورية التي تضمن أو علي الأقل تساعد علي تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول تلك تصريفا سليما، وبالتالي تفسح المجال لقيام مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات ومجالس منتخبة، وهي المؤسسات التي توظف الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع في اتجاه التقدم التاريخي، ونحن عندما نؤكد من خلال كتابنا هذا علي

❦

الديمقراطية كضرورة تاريخية، فلأننا لا نرى بديلاً عنها في ظل عملية التحول الكبرى التي تعم المنطقة سوى الإحباط والفوضى المؤديين إلى الحرب الأهلية، والحروب الأهلية كما نعلم لا تفرز بديلاً ولا ينتصر طرف انتصاراً تاريخياً، يقفز بالمجتمع خطوات إلى الأمام، بل بالعكس فالحروب الأهلية تنتهي دوماً إلى نتيجة واحدة هي هزيمة جميع الأطراف، وليس غير الديمقراطية بديل تاريخي لمثل تلك الهزيمة، بمعنى آخر الديمقراطية اليوم ليست موضوعاً للتاريخ، بل هي قبل ذلك وبعده ضرورة من ضرورات عصرنا، إنها مقوم ضروري لإنسان هذا العصر، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد بل مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية فضلاً عن حق الحرية، حرية التعبير والاجتماع إنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والحق في التعليم والعمل والحق في المساواة، مع تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية إلى غيرها.

خلاصة القول أن الديمقراطية ينبغي أن ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها في هذا المجتمع أو ذاك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد الشعب من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم من جهة أخرى.

إن الديمقراطية هي مطلب مركزي من مطالب شعبنا وشرائحه الواعية في إريتريا، وهي الضمانة الوحيدة لصون الوطن وللحفاظ على مكتسباته واستقلاله ومستقبله، بعيداً عن الفردية والاستبداد التي دمرت معظم دول

القارة الأفريقية ودول العالم الثالث .. عموما ومن المعروف أن الاستقلال في حد ذاته لا يمثل غاية إن لم يتبعه استقلال ثقافى واقتصادى وديمقراطية كاملة غير منقوصة ولا يعنى شيئا، فكثير من دول العالم الثالث استقلت وسبقتنا إلي الحرية بسنوات طوال، إلا أنها وكنتيجة لغياب الديمقراطية لا تزال أسيرة الانقلابات والانقلابات المضادة والديون والحروب الأهلية والجفاف والمجاعات، حتى غدت الانقلابات والانقلابات المضادة جدلية أفريقية وهي جدلية خطيرة كما تعلمون؛ لكونها راوحت مكانها. وعلينا جميعاً أن نتوخى الموضوعية والحيطه والحذر ونعمل في اتجاه إقامة كافة الآليات اللازمة لإنجاز الأطر الديمقراطية، التي تمكنا من الحفاظ علي مكتسباتنا والانطلاق بوطننا والشعب إلي رحاب القرن الحادي والعشرين، حيث تتبارى شعوب ودول العالم. وما يحدث في الصومال الشقيق وأنجولا ورواندا ونيجيريا والجزائر وغيرها من دول القارة، خير دليل وأكبر شاهد علي أهمية الديمقراطية وكونها المخرج الوحيد للإصلاح الاقتصادي والثقافى والاستقرار السياسى وللحفاظ علي وحدة الشعب والوطن، ولتحقيق كل هذا علينا أن نكون ديمقراطيين في سلوكنا، وأن نترجم ذلك عمليا، وأن نسن من القوانين والحيشيات ما يضمن ممارسة الحقوق الديمقراطية كاملة غير منقوصة ولا مقننة، وألا نضع فيتو ضد مواطن، وألا نحجر رأيا أو نصادر قناعة ما لم تضر بمصلحة الوطن العليا ومصالح الشعب الحقيقية في الاستقرار والتقدم والازدهار.

لا شك فى أن الديمقراطية تعتبر المخرج الطبيعى والحقيقى الوحيد

للنأى بإريتريا وشعبها من الحروب الأهلية والانتكاسات، وقد أدرك شعبنا هذه الحقيقة إبان مسيرته النضالية، وتقاطعا مع هذا الإدراك وتلك الرغبة الجماهيرية واستناداً إلي دور الجهة الشعبية ذاتها كتنظيم إريتري، قاد ملحمة نضال شعبنا إلي أن أنجز الاستقلال. وإن تداول السلطة وبقاء الأصلح هما المخرج الحقيقي الذي يتلاءم ومعاناة الإريتريين الذي ناضلوا من أجل تسديد قيم العدالة والديمقراطية، ولا شك علينا أن نضع الضوابط اللازمة؛ حتى لا تكون الديمقراطية التعددية انفلاتاً قوضياً لا يعبر عن الذات الإريترية ولا يصون وحدة الشعب وتطوره الاجتماعي، إلا أن هذا لا يعنى أن يستخدم كذريعة لاحتكار السلطة وتقنين الديمقراطية علي شكل جرعات شكلية كما نرى في العديد من دول العالم الثالث.

ومن خلال تتبعنا لعملية سير الإجراءات الخاصة بالدستور الإيتري الذي أجاز مؤخراً، لاحظنا النقاط التالية، وهي مواضع لها أهميتها بالنسبة للمواطن الإيتري: -

**أولاً:** عدم الاستجابة لرغبات وآراء الجماهير والتي أكدتها في كثير من اللقاءات والندوات التي أجرتها مفوضية الدستور في الداخل والخارج.

**ثانياً:** تبيح مسألة اللغة في الدستور، علي الرغم من تأكيد الجماهير في إقرار اللغة العربية والتجريدية كلغتين رسميتين للبلاد بجانب تطوير اللهجات المحلية.

**ثالثاً:** عدم وضوح إقرار مبدأ التعددية السياسية والديمقراطية في نظام الحكم للدولة الإيترية في المستقبل.

هذا التجاهل واللامبالاة من قبل الحكومة لآراء الجماهير والشعب يدعونا إلى القلق والحيطه لمستقبل بلادنا، حيث تسيير الأمور عكس اتجاهات رياح الديمقراطية والتعددية السياسية، والسير نحو الحكم الشمولى الفردى، من خلال انفراد الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية وحدها فى حكم البلاد. وهذا فى اعتقادى فى النهاية إن لم يكن فى المنظور القريب، سوف يؤدى فى المستقبل إلى صراعات سياسية ويمكن أن يتطور الأمر إلى الحروب الأهلية «والله أعلم»، ومهما يكن من الأمر، فأريتريا فى غنى عن هذه الصراعات؛ نظرا لاحتياج البلاد لمعركة البناء والتعمير التى يجب أن يسهم فيها الجميع بمختلف الاتجاهات السياسية .. وهنا، نحن لسنا فيها النقاط التى يجب مناقشتها والتى لنا وجهة نظر فيها فى الدستور، إلا أن هذا الأمر له مكان آخر سوف نبدى فيه ملاحظاتنا فى موضوع آخر بالتفصيل فيما بعد.

هذا ما وصلت إليه لإبداء هذه الملاحظات من خلال قراءتى لسيير تطورات الأحداث فى إريتريا .. وأرجو أن أكون مخطئا وأتمنى أن يكون عكس ما أتوقعه فنجبا للصراعات ومن أجل مصلحة الأمة والشعب؛ ليعم البلاد الأمن والاستقرار والسلام ويتم بناء إريتريا الديمقراطية فى المستقبل إن شاء الله.

وهنا، ينبغى علينا التأكيد على أهمية وضع الضوابط اللازمة حتى لا تكون الديمقراطية بابا لنشر السموم لإريتريا وشعبها، كما أن الإيمان بالديمقراطية فى الوقت ذاته يفرض علينا أن نؤمن بحق الجميع فى التعبير

عن آرائهم السياسية، بغض النظر عن انتماءاتهم وآرائهم وقناعاتهم السياسية وبعيدا عن «الراديكالية» التنظيمية خاصة وأن هناك بعض الأصوات تنطلق - علي قلتها - بدعوات انصرافية مغلقة تجر إلي الردة الديمقراطية والأنظمة الأحادية، بدعوى أن إريتريا لا تحتتمل أكثر من حزب، ومع احترامى مثل هذه الآراء أو الأصوات وإقرارى بالمثالب والمشاكل التي صاحبت الديمقراطية الكلاسيكية فى أفريقيا، أرى أنه لابد أن تكون الديمقراطية إطاراً وحيداً للخروج بإريتريا من مثالب الديكتاتورية، كما أن نظام الحزب الواحد أو المؤسسة الحزبية الواحدة وإن تقاسمت الأدوار وبدت وكأنها أكثر من حزب حقيقى ومستقل عن الحزب الآخر فى رؤاه وبرامجه وأهدافه وخطابه السياسى، وألا يكون الرابط مع الأحزاب الأخرى سوى مصلحة الوطن العليا أو المصالح القومية كما أوضحنا فى السابق.. ومن المهم جدا أن تجد الأحزاب فرصتها لتؤسس هيكلها وتضع برامجها، وأن تكون الفرصة متاحة لها وبخاصة فى الداخل والخارج لعرض برامجها، وأن تكون بالطبع بعيدة عن الطائفية والقبلية والإقليمية. ولا شك فى أن شعبنا مؤهل لأن يمارس العمل الديمقراطى ويخوض غمار الصراع السياسى والحضارى، عطفاً علي تجربته إبان الفيدرالية ومن مسيرته الطويلة وفى خلال العديد من المؤتمرات والاتحادات النقابية والروابط الفئوية، ووقوف شعبنا علي تجارب كل الثورات ومعظم دول العالم. كل هذا يمكن شعبنا من أن يكون سيدا لمصيره ومستقبله ومكتسبه، من خلال ديمقراطية كاملة من

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع كتاب جذور الثقافة العربية فى إريتريا

أجل الحفاظ علي مكتسباتنا ولا يمكن الحفاظ علي هذا المكتسب واستقرار البلاد إلا من خلال الديمقراطية الأفقية الحقيقية، التي تتيح المجال لأي مواطن لأن يمارس حقه المشروع بحرية وبشارك في القرار وقيادة الوطن والرقى بالشعب ووضعه علي أعتاب الاستقرار الكامل والرقى والازدهار، وكل هذا لا يتأتى إلا من خلال ديمقراطية حقيقية كاملة تكفل للمواطنين حرية التعبير وإبداء الرأي وتكوين النقابات المهنية والروابط والاتحادات وحقوق الإنسان وحرية الملكية وأن تسود الديمقراطية وبخاصة العدالة الاجتماعية والقضاء علي التفاوت التنموي والثقافي وتشجيع كل ما من شأنه أن يحقق التجاذب الاجتماعي بين فئات الشعب المختلفة، علي ألا يؤدي كل ذلك أو بعض ذلك إلي الإضرار بمصالح الشعب والوطن وأن يكون القضاء عادلا، وليكون كذلك لابد أن يكون مستقلا ليمارس دوراً رقابياً علي مجمل الأوضاع وأن نركز علي حرية الصحافة والمنتديات، وأن نتاح الفرصة لمختلف الأحزاب لأن تقدم برامجها ورؤاها بحرية تامة ودون تعويق أو تخويف. وهناك عوامل كثيرة تضمن لنا أن نمارس الديمقراطية الكلاسيكية بصورتها الإيجابية في مقدمتها الوعي الوطني بطبيعة وحقيقة التركيب الاجتماعي والثقافي لشعبنا، كما أن النضال الذي خاضه شعبنا وبمختلف قبائله وطوائفه حقق حراكا اجتماعيا وطنيا قوميا لكل فئات الشعب المختلفة. وألغي المسافات بينها وقضى علي حساسيات الماضي؛ ليحل محل كل ذلك إحساس دافئ بالوطن وسعى جاد حقيقي من أجل صون وحدة الشعب ومصالحه الحقيقية.

وإذا كانت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية تؤمنان بالمساواة والتباين

الثقافى والاختلاف الطائفى والحضارى والعرقى، ينبغى علينا احترام خصوصية الإنسان الإريتري وخصوصية تعدد فئاته ولغاته وثقافته<sup>(١)</sup> في إطار مشروع ديمقراطى حضارى، يعترف بحقوق الجميع في تطوير ثقافتهم والدفاع عن مرتكزاتهم الثقافية وتفاعلاتهم الحضارية. والديمقراطية التي نريدها هي تلك التي يجد فيها كل إريتري نفسه ولا يحس بالتجاهل أو الدونية، وكل ذلك لا يتأتى إلا من خلال الاعتراف حيثيا وعمليا بحق المواطن في الاقتراح الحر والتصويت العادل والمساهمة في كل شئون البلد من القاعدة إلى أعلي قمة الهرم القيادى، وأن تكفل لهذا المواطن حرية الرأي والعدالة والحق في المحاكمات العادلة، في ظل قضاء عادل ومستقل والمساواة الكاملة اللامشروطة أمام القانون.

ومجمل القول، أن مسألة الديمقراطية التعددية الحقيقية هي المخرج الوحيد لنا؛ ليعم الأمن والأمان والاستقرار ولتجنيب البلاد القلاقل والصراعات. وكان يجب علينا أن نراعى الجوانب الثقافية كاللغة عند صياغة الدستور. ووضع الحيشيات الدستورية التي تمكننا من خلق حياة ديمقراطية سليمة ومعافاة، خاصة وأن الأنظمة الأوتوقراطية كما نرى تتهاوي يوما بعد آخر لتحل محلها الأنظمة الديمقراطية الحقيقية، ولم تفلح كل الأنظمة الأوتوقراطية أن تطيل عمرها من خلال معالجات سطحية وديمقراطية مقننة ومنفوضة .. بل إن رياح الديمقراطية حولت تلك الأنظمة إلى مجرد غبار في التاريخ.

---

(١) مركز البحوث الأفريقية، مختارات العلوم السياسية الأفريقية ١٩٩١ .

وبجدر بنا هنا أن نشير إلى أننا في عالم فشل الأنظمة الشمولية السلطوية في أفريقيا والعالم الثالث وخاصة في السنوات الأخيرة، وانتصار أفكار الليبرالية / التعددية / المشاركة في صنع القرار. ونهتم هنا بوجه خاص بتلك التي تؤثر علي مجتمعنا أو التي لها صلة بواقعنا الاجتماعي ومن خلال تتبعنا الواقع الأفريقي. والدول ذات الحزب الواحد هي دول استبدادية، تتحول أنظمتها إلي الانهيار تحت وطأة الضغوط الداخلية الشديدة<sup>(١)</sup>، كما حدث في الصومال الشقيق وأماكن أخرى في القارة الأفريقية التي نشاهدها. ومن هنا، فقد تطرقنا في هذا الكتاب كما هو واضح ولو بشكل عابر إلي بعض المبررات عن الديمقراطية في أفريقيا علي وجه عام وإريتريا علي وجه الخصوص، مع الإشارة إلي ما طرح من مبررات عقلانية وعملية تلائم مجتمعنا الإريتري، وقدمت من اعتبارات أخلاقية لأفضلية نظام الحكم الديمقراطي، علي نظم حكم الوصاية والاستبداد.

فالمساواة في الحقوق والواجبات، وحماية حرمة الإنسان الذي كرمه الله، وسيادة حكم القانون، كلها قيم غالية لدي شعبنا فهي عزيزة عليهم؛ لأنها تظهر المنهج الديمقراطي باعتباره منهجاً ضرورياً ولا بديل عنه مهما طال الزمن أو قصر، فهي من مستلزمات العصر الحديث. هذا ويحكم تجربة النضال الطويله والتي بدأت منذ ميلاد الثورة الإريترية في أول سبتمبر ١٩٦١ وإلي أن تحررت إريتريا في ٢٤ / ٥ / ١٩٩١، وأيت أن من واجبي أن أتقدم بهذا الكتاب ليسهم في سد بعض الثغرات التي قد

تظهر هنا أو هناك وأكون في الوقت ذاته قد برأت نفسي وأدبت بعضا من وصية شهدائنا الذين سقطوا من أجل أن تبقى البلاد حرة كريمة، وبنعم أهلها بالأمن والأمان والديمقراطية والتعددية السياسية والعدل والمساواة.

الملاصق

**وثيقة رقم ( ١ )  
الكتلة الاستقلالية الإريترية**

أن الأحزاب والجمعيات السياسية الآتي ذكرها:

الرابطة الإسلامية الإريترية

حزب الأحرار والتقدم

حزب إريتريا الجديدة

جمعية قدماء العساكر المحاربين الأريتريين

جمعية الايطاليين الإريتريين

الحزب الوطني

حزب إريتريا المستقلة

**بالنظر**

أ - لرغبات الشعب الإريتري الرامية إلى الإستقلال الناجز.

ب - لحق تقرير المصير المخول للشعوب بمقتضى نظام هيئة الأمم المتحدة.

ج - بما أن الشعب الإريتري، بأكمله بدون فرق فى الديانة والجنس واختلاف

الأحزاب السياسية يعارض فكرة تقسيم الوطن العزيز إريتريا.

د - بالنظر للاتفاق الذى حصل قى دقى محرقى يومى ٢٢ و ٢٦ يونيو

١٩٤٩ بين جميع ممثلى الأحزاب والجمعيات السياسية الإريترية ويوم

٢٤ يوليو ١٩٤٩ فى اسمرأ.

**نعلم**

نحن الأحزاب السياسية المذكورة أعلاه بأننا قد كونا الكتلة الإستقلالية

الإريترية التى يتخلص برنامجها السياسى فيما يأتى:

- ١ - احراز الاستقلال الناجز لاريتريا.
- ٢ - تأليف حكومة ديمقراطية.
- ٣ - الاحتفاظ بوحدة الأراضي الإريتريّة داخل حدودها الجغرافي الحالي.
- ٤ - رفض أى مشروع يرمى إلى تقسيم إريتريا كأقتراح بينفن - سفوزا أو ضم أى جزء منها إلى أثيوبيا أو إلى السودان وعلى أى وجه ورفض أى مشروع يرمى إلى ضم إريتريا إلى أى بلد أو حكومة كانت.

### سكوتارس الأحزاب:

- ابراهيم سلطان على - الرابطة الإسلامية
- اسمرور ولد قرجيس - حزب الأحرار والتقدم
- قرنكشيل براخي - حزب إريتريا الجديدة
- على ابراهيم - جمعية قدماء العساكر المحاربين الإريتريين
- ميكيلى بوليرا - جمعية الإيطاليين الإريتريين
- أحمد عبدالقادر بشير - الحزب الوطنى
- عبدالجليل محمد شيخ - إريتريا المستقلة

ملحق  
جدول رقم (١) بعض المؤشرات الاجتماعية والديمجرافية  
فى إريتريا (عام ١٩٩٢)

التقدير	بيان
	* السكان
٣.٥ - ٣.٠	- عدد السكان (مليون نسمة)
٣.٠ - ٢.٧	- معدل النمو السكانى السنوى (نسبة مئوية)
٨. - ٧.٠	- سكان الريف (نسبة مئوية)
٤٦	- توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)
٦.٨	- معدل الخصوبة الاجمالى (نسبة مئوية)
	* الصحة:
١٣٥	- معدل وفيات الأطفال (فى الألف)
٢٨	- عدد السكان لكل طبيب (ألف نسمة)
١٠	- عدد السكان لكل سرير (ألف نسمة)
٨	- نسبة السكان الذين تصل إليهم المياه النقية (مئوية)
١٤	- نسبة السكان الذين يصل إليهم الصرف الصحى (مئوية)
	* التغذية:
١٧٥٠	- عدد السعرات الحرارية للفرد يوميا
	* التعليم:
٤٢	- نسبة السعرات فى التعليم الابتدائى (مئوية)
١٣	- نسبة الأمية للكبار (مئوية)
٨.٠	- نسبة الأمية للكبار (مئوية)
٣٧.٠	* خطوط التليفونات لكل ألف من السكان
١٥٠ - ١٢.٠	* نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بسعر التكلفة) دولار أمريكى

المصدر (Word Bank (Vol. 1), P.

جدول رقم (٢) الهيكل القطاعي للناجى المحلى الإجمالى  
(عام ١٩٩٢ - ١٩٩٤)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
١٩,٠	١٣,١	٢٨,٥	- الزراعة
١٨,١	٢٠,٧	١٩,٣	- الصناعة
٨,٤	٩,٥	٨,٧	- الصناعات التحويلية
٤٣,٥	٤٣,٢	٣٤,١	- خدمات التوزيع
١٣,٤	١٦,٢	١٣,٥	- النقل والمواصلات
٣٠,١	٢٧,٠	٢٠,٩	- التجارة
١٩,٣	٢٣,٠	١٨,١	- الخدمات الأخرى
.	.	.	- الناتج المحلى الإجمالى بأسعار
١٠٠	١٠٠	١٠٠	التكلفة الجارية

المصدر: تقديرات أولية لصندوق النقد الدولى: IMF, P. 56.

جدول رقم (٣) بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي للقطاع الصناعي

قيمة الإنتاج (ألف بر)		الطاقة الإنتاجية (ألف بر)	عدد العاملين ١٩٩٤	عدد المشروعات ١٩٩٤	
١٩٩٣	١٩٩٢				
٤٨,٤	٤٨,٥	٨٨,٨	٩٩٠	٦	الصناعات الغذائية
٦٥,٥	٥٥,١	٧٩,٤	٨٤١	٣	صناعات المشروعات
٣,٦	٢,٠	٢١,٠	٣٨٩	٢	الدخان والشباب
١٦,٥	١٣,٢	٥٤,٧	٣٧٥٢	٥	المنسوجات
٢٨,٢	١٧,٢	٥٧,١	١٥٥٠	٥	الجلد والأحذية
٢٤,٠	١٤,٤	١٩,٧	٧١١	٤	الصناعات غير المعدنية
١٧,٧	٩,١	١٠,٤	٣٤٩	٣	الورق والطباعة
٥١,١	٣٧,٤	٨٥,٥	٨٨٠٠	٥	الصناعات الكيماوية
٣٤,٠	١٧,٦	٢٣,١	١٠٠٢	١٠	الصناعات المعدنية
٢٨٩,١	٢١٤,٦	٤٣٠,٧	١٠,٤٦٤	٤٣	المجموع

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٢)، ص ٥٩.

جدول رقم (٣) ميزان المدفوعات الأوتومي - مليون دولار أمريكي  
١٩٦٢ - يونيو ١٩٩٤

يناير / يونيو ١٩٩٤			١٩٩٣			١٩٩٢			
جملة	غير البر	البر	جملة	غير البر	البر	جملة	غير البر	البر	
١٣١.٧-	١٢٥.٦-	٦.١-	٢٧٦.١-	٢٥٩.٣-	١٦.٨-	٢٧٧.١-	٢٧٧.٦-	٢٨.٥-	الميزان التجاري
٢٧.٥	١٤.٥	١٣.٠	٣٦.١	١١.١	٢٥.٠	١.٠	١.٠	١٤.٣	- الصادرات
١٥٩.٢	١٤٠.١	١٩.١	٣١٢.٢	٢٧٠.٤	٤١.٨	٢٧٨.٥	٢٧٨.٥	٥٢.٨	- الواردات
٢٥.٨	٤.٩	٢٠.٩	١٠٢.٠	٥٠.٢	٥١.٥	٧.٦	٧.٦	٦٥.٢	٥ - ميزان الخدمات
١٥.٠	١٥.٠	-	٢٠٢.٥	٢٠٢.٥	-	١٧٤.٠	١٧٤.٠	٦.٩	صافي التحويلات الحاس
									الحساب الجاري
٤٤.١	٢٩.٣	١٤.٩	٢٨.٤	٦.٣-	٢٤.٧-	٩٦.٠-	٩٦.٠-	٢٣.٦	عنا التحويلات الرسمية
									صافي ربح الأذ
٤٧.٥-	٤٧.٥-	-	٦٩.٩	٧.٠	-	١٦٧.٧	١٦٧.٧	٥٨.٩	(إجمالي التحويلات الرسمية)
٦٤.٨	٤٧.٣	١٧.٥-	٣٦.٩	٣٦.٨	٠.١	٦٢.٨	٦٢.٨	٤٥.٩	٥٥ الأخطاء والطبولات
									**
٢٦.٨	٢٩.٥	٢.٦-	١٣٥.٢	١٠٠.٥	٣٤.٧	٨.٨	٨.٨	١٨٧.٦	٥٥ الميزان الإجمالي

المصدر: تقديرات أولية لمخبراء صندوق النقد الدولي - وأعد الجدول من بيانات IMP, P. ٧٦.

جدول رقم (5) هيكل إيرادات الحكومة المركزية (1992-1994)

١٩٩٤						
%	مليون ر	%	مليون ر	%	مليون ر	
٧١.٠	٢٩٥.١	٥٧.٤	٥١٦.٣	٦١.٨	٣٠٩.٣	* الإيرادات الضريبية
٣٠.٦	١٢٧.١	١٩.٢	١٧٢.٤	١٢.٧	٦٣.٨	- الضرائب المباشرة
١٦.٥	٦٨.٦	١٦.٠	١٤٣.٦	٢١.٨	١٠٩.٢	- الضرائب غير المباشرة المحلية
٢١.٧	٩٠.٠	٢٠.٧	١٥٨.٨	٢٦.٣	١٣١.٦	- الضرائب على الواردات
٢.٣	٩.٤	١.٦	١٤.٥	٠.٩	٤.٧	- ضريبة الصادرات
٢٩.٠	١٢٠.٦	٤٢.٦	٣٨٢.٥	٣٨.٢	١٩١.٢	- الإيرادات غير الضريبية
١٠٠.٠	٤١٥.٧	١٠٠.٠	٨٩٨.٨	١٠٠.٠	٥٠٠.٥	* جملة الإيرادات الحكومية

المصدر: تقديرات تخبراء صندوق النقد الدولي، والسنوات المالية تنتهي في آخر ديسمبر،  
المصدر IMF, P. 66.

## الكتلة الاستقلالية الايرتيرية

- ان الاحزاب واحميات السياسة الان والرها
- الرابطة الاسلامية الايرتيرية
- حزب الاحرار والنعم
- حزب ايرتريا الجديدة
- جمعية قداماء المساکر المحاربين الايرتيريين
- جمعية الابطالين الايرتيريين
- الحزب الوطني
- حزب ايرتريا المسألة

### بالمسطر

- (أ) لربعان الشعب الايرتيري الرامية الى الاستقلال التحرر
- (ب) لعق تقرير المسير المحول للشعب بنفس نظام هيئة الامم المتحدة
- (ج) بما انت الشعب الايرتيري بأكله - دون فرق في الديانة والجنس واختلاف الاحزاب السياسية يحرص وكرة نصيب الوطن العزيز ايرتريا
- (د) بالطر للاتفاق الذي حصل في ذات عمري يوم ٢٢ و ٢٦ جوسيو ١٩٤٩ حين جميع ممثلي الاحزاب والجميات السياسية الايرتيرية وبسوم ٢٤ زويلر ١٩٤٩ في امرا

### نعلن

عن الاحزاب السياسية المذكورة اعلاه باننا قد كون

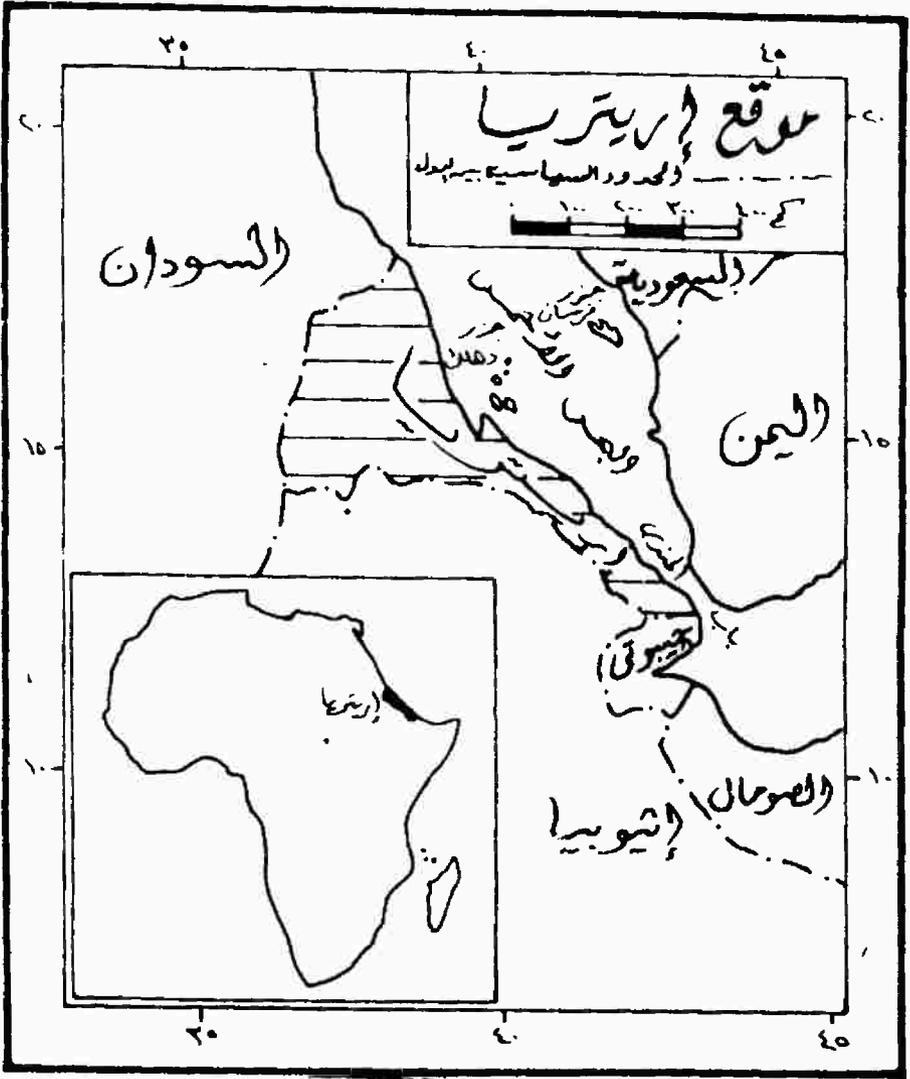
## الكتلة الاستقلالية الايرتيرية

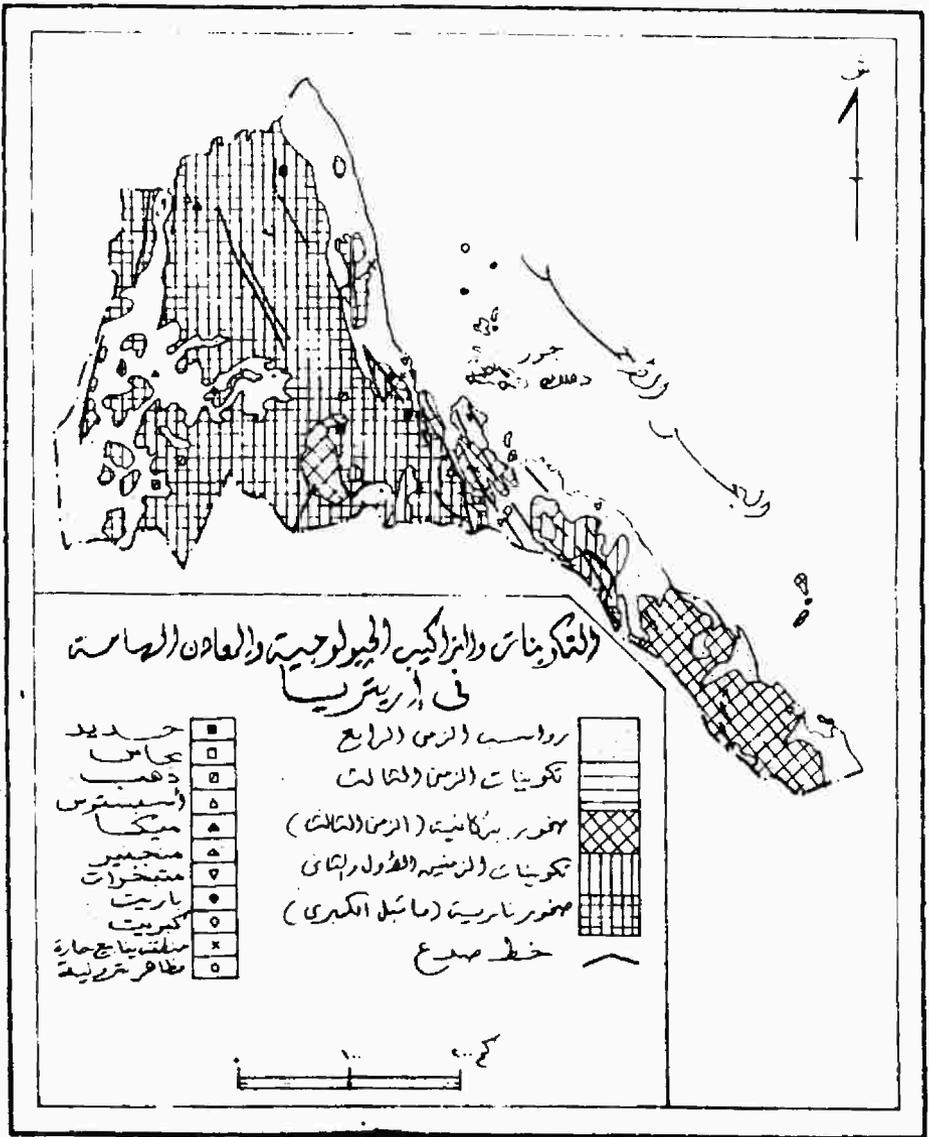
التي يتلخص برنامجها السياسي فيما يأتي:

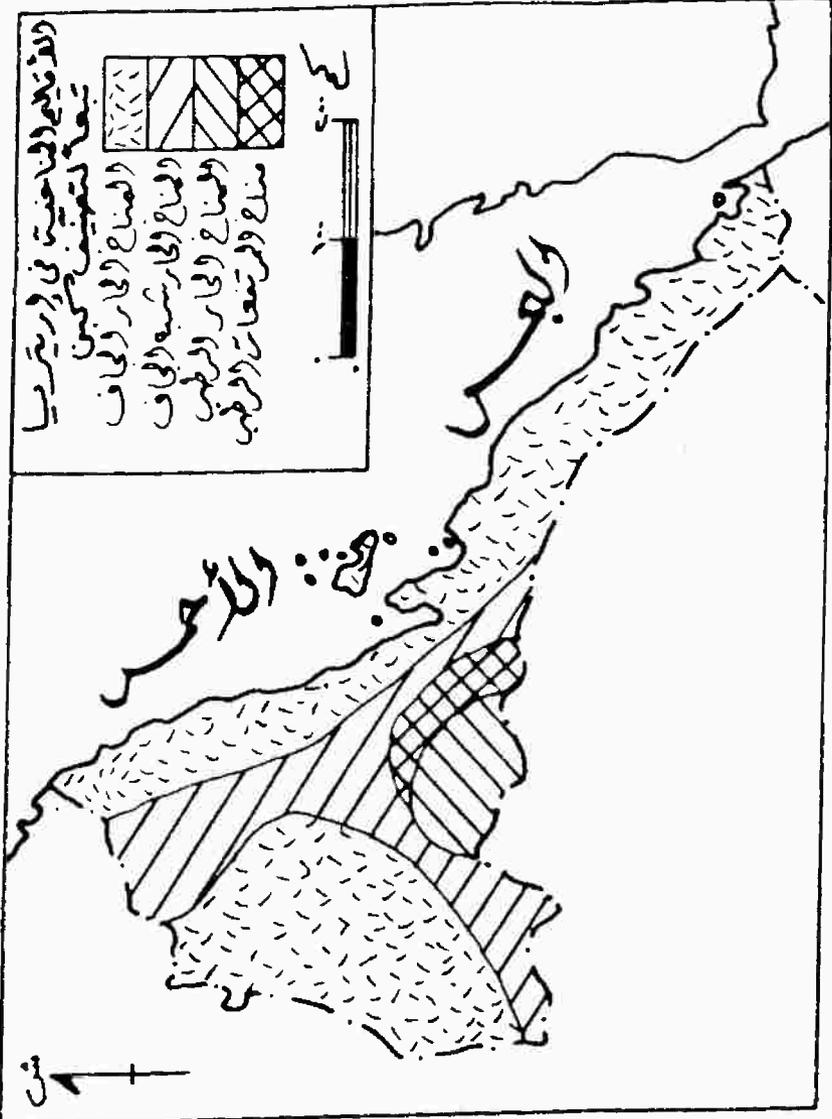
- (١) احراز الاستقلال التام لايترتريا
- (٢) تأليف حكومة ديمقراطية
- (٣) الاحتفاظ بوحدة الاراضى الايرتيرية داخل حدودها الجغرافية الحالية
- (٤) رفض اي مشروع يري الى تقسيم ايرتريا كأقتراح يفسد - سفورا او ضم اي جزء منها الى اثيوبيا او الى السودان ظل اي وجه رفض اي مشروع يري الى ضم ايرتريا الى اي بلد او حكومة كات -

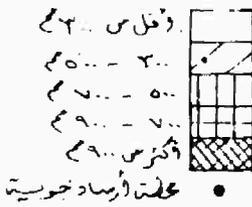
سكرتاري الاحزاب:

- ابراهيم سلطان علي - الرابطة الاسلامية
- استوم ولدقجيس - حزب الاحرار والنعم
- قمرنكشيل راخي - حزب ايرتريا الجديدة
- علي ابراهيم - جمعية قداماء المساکر المحاربين الايرتيريين
- مكيلي بولوا - جمعية الابطالين الايرتيريين
- احمد عبدالقادر بشير - حزب الوطني
- عبدالجليل محمد شيخ - ايرتريا المستقلة



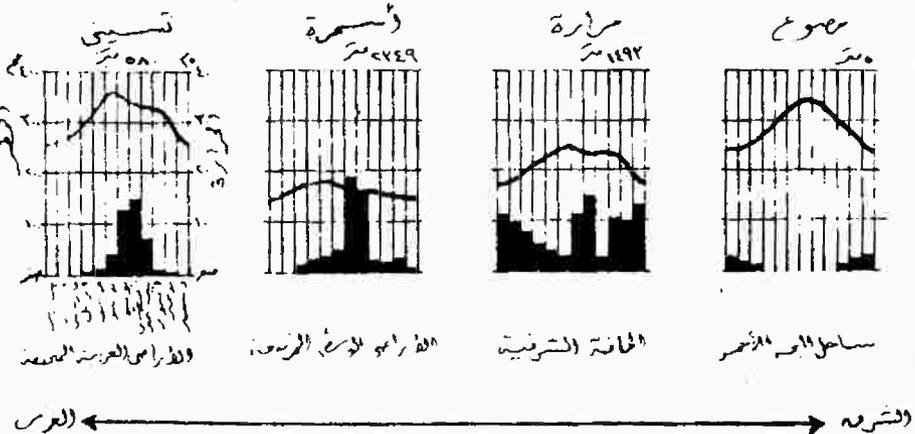


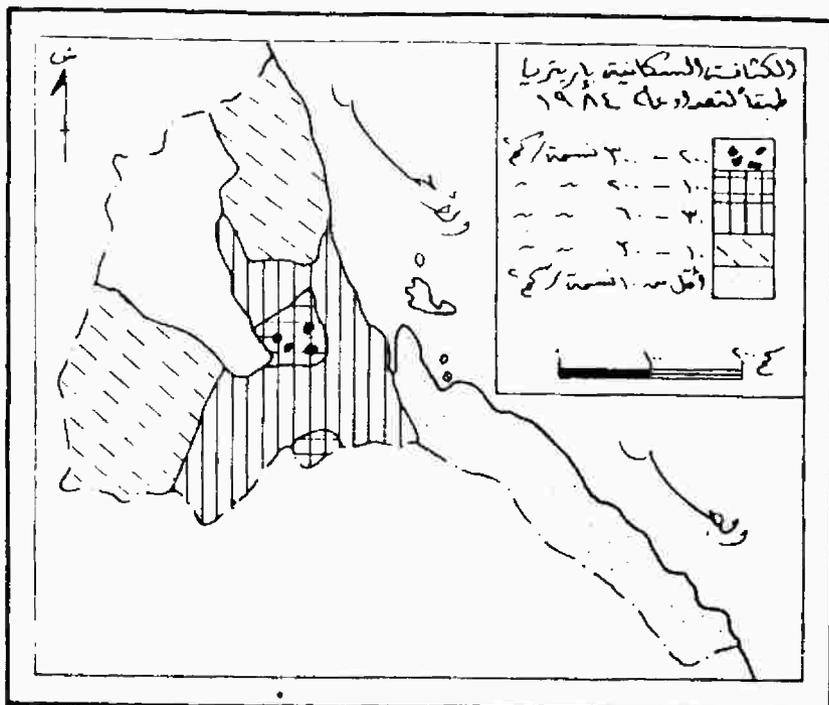




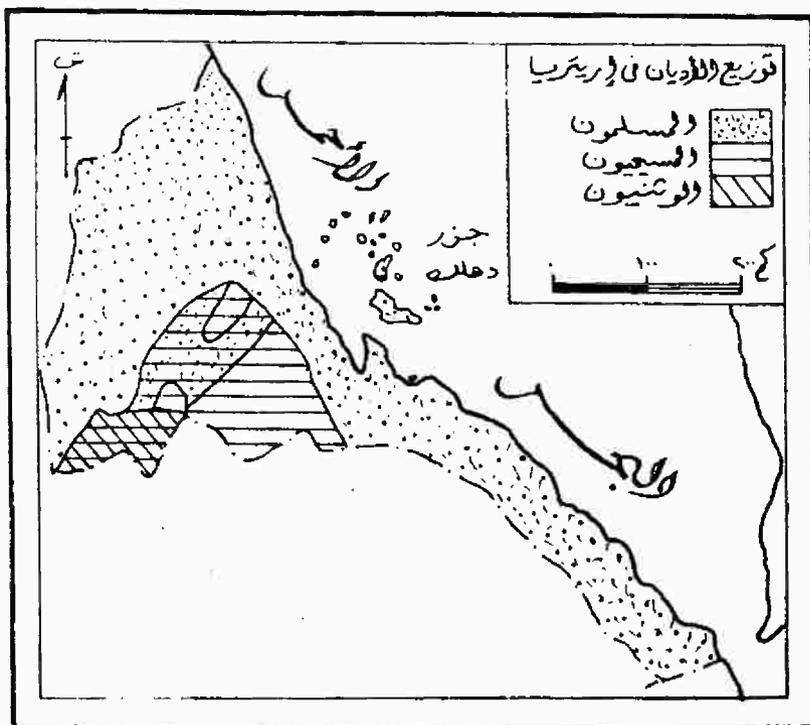
### المتوسط السنوي للمطر في إيران

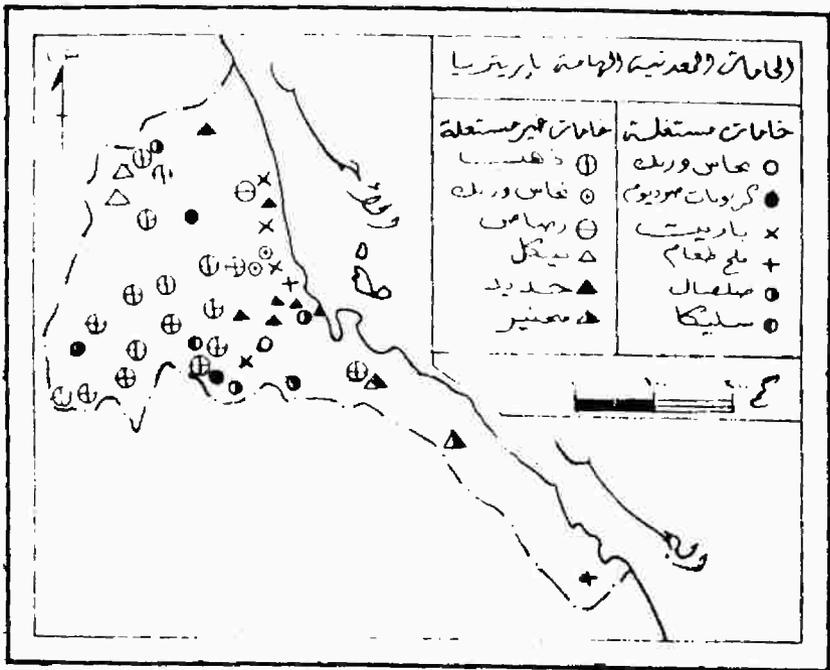
### الطقس - الحرارة - المتوسط الشهري للحرارة والطقس في إيران



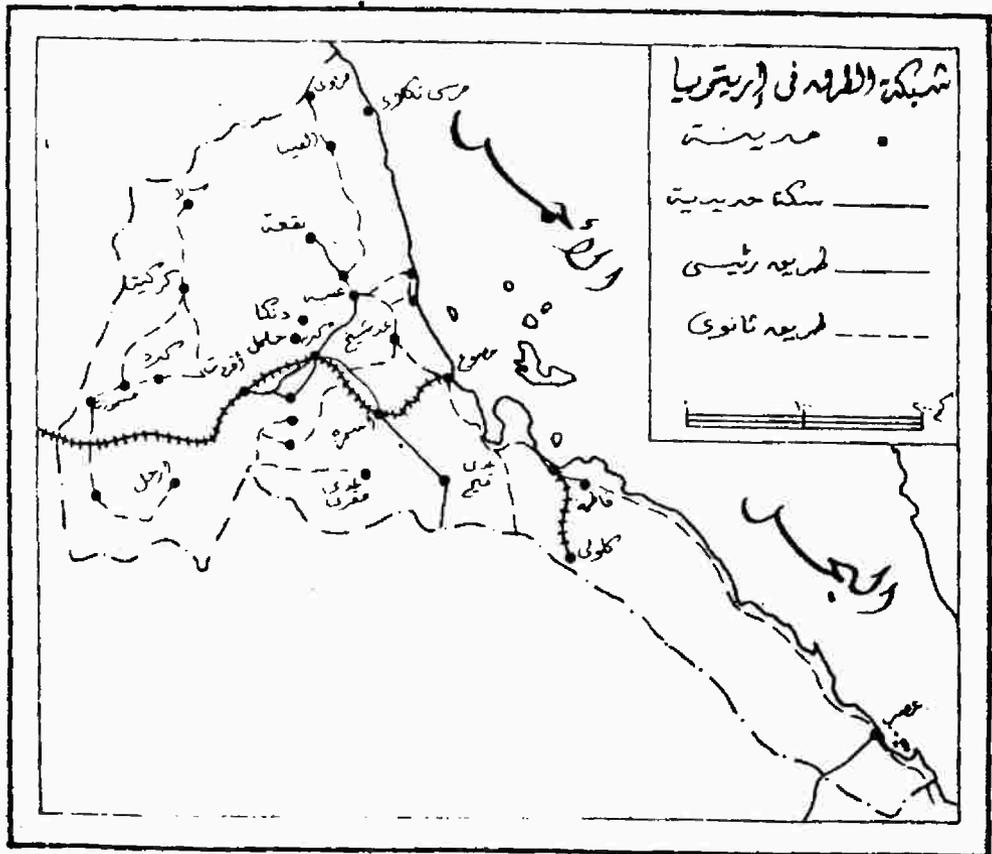


شكل (٥)

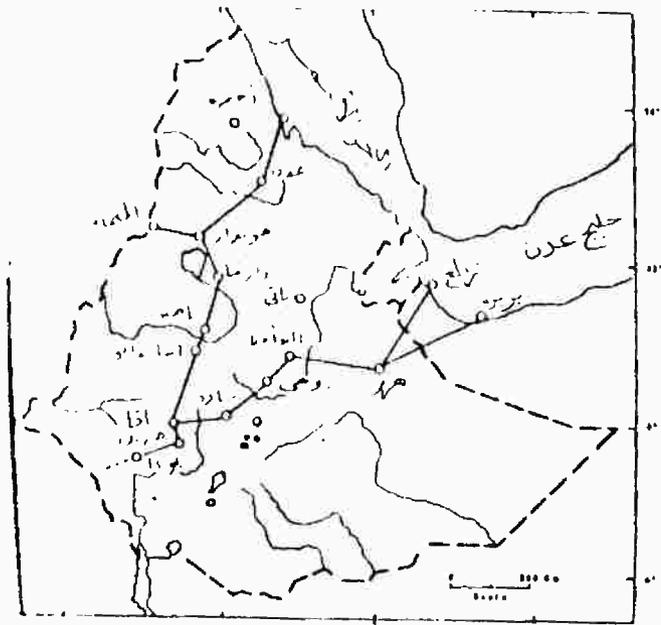




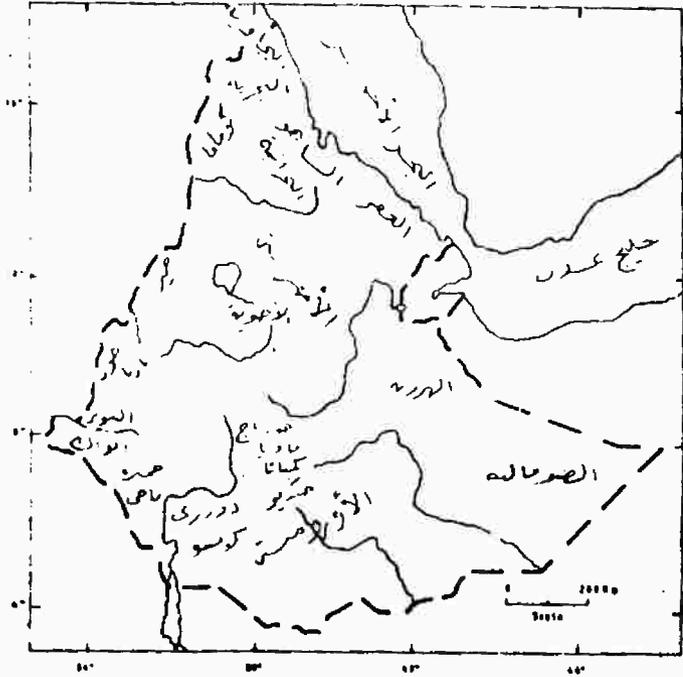
شكل (٧)







شكل (١١) طرق التجارة بين الهضبة والبحر الأحمر وخليج عدن



خريطة لغات القرون الأفرقي

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الحديث

ثالثاً: وثائق غير منشورة

رابعاً: وثائق منشورة:

١ - وثيقة الكتلة الإستقلالية الإريترية.

خامساً: مصادر عربية:

- ١ - جبهة التحرير الإريترية : البرنامج المرحلي والتفصيلي.
- ٢ - جبهة التحرير الإريترية: دائرة الإعلام « إريتريا بركان القرن الأفريقي ».
- ٣ - دولة إريتريا الاتحادية: دراسة موزعة للجماهير الإريترية - إعداد وتقديم بعض النخب الإريترية في جدة كحلول مطروحه للنقاش.
- ٤ - الصندوق الكويتي للتنمية.
- ٥ - الطبري: تاريخ الطبري ج ٣ .
- ٦ - ميزان الحكمة - المحمدية الرأي الشهري.
- ٧ - الماوردي: أدب الدين والدنيا.
- ٨ - ابن تيمية - الحسبة.

سادساً: مراجع عربية:

- ١ - أحمد برخت ماح : ماذا يحدث في الصومال ١٩٨٩ .
- ٢ - أحمد ثابت (دكتور) : التعددية السياسية (دراسة) ١٩٩٠ .
- ٣ - إسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧ .
- ٤ - بول كسلاتال: المكان والسلطة، ترجمة دكتور عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ١٩٩٠ .
- ٥ - تمام همام تمام (دكتور): تطور حركة الجهاد الوطني في الصومال .
- ٦ - توفيق محمد الشناوي (دكتور) : أعلى مراتب الديمقراطية (الشوري).
- ٧ - جلال يحيى (دكتور) : مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، ١٩٨١ .
- ٨ - جودت سعيد: مفهوم التغيير ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م.
- ٩ - حسين كفاقي (دكتور) المحبة والسلام بين المسيحية والإسلام، الجزء الأول يناير ١٩٩٦ .
- ١٠ - حورية توفيق مجاهد (دكتورة) مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا.

- ١١ - راشد البراوي (دكتور) الصومال الجديد فلسفة وأمل ١٩٧٣.
- ١٢ - رجب حراز (دكتور) إريتريا الحديثة ١٥٥٧ - ١٩٤١ القاهرة  
١٩٧٤ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- ١٣ - س. ف. نايدل: التركيبة السكانية في إريتريا والعناصر والقبائل.
- ١٤ - سعاد الشرفاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر ط ٢ -  
القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٢ ، ج١ ، ص ٤٧٨ .
- ١٥ - سمير الأمين (دكتور) بعض قضايا المستقبل، تأملات حول تحديات  
العالم المعاصر، القاهرة ١٩٩١ .
- ١٦ - سويم العزي (دكتور) : الديكتاتورية والاستبداديه والديمقراطية  
والعالم الثالث - الطبعة الأولى أكتوبر ١٩٨٧ .
- ١٧ - سيد علي أحمد فليفل (دكتور): مشكلة أوجادين بين الاحتلال،  
الحيشى والانتماء العربي والإسلامي ١٨٨٧ - ١٩١٤ ، مكتبة  
النهضة المصرية ١٩٨٧. ص ١٧ ،
- ١٨ - سيد علي أحمد فليفل (دكتور) الجذور التاريخية للمشكلات  
الأفريقية المعاصرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة  
١٩٩٦ .
- ١٩ - صلاح الدين حافظ. صدمة الديمقراطية - الطبعة الأولى ١٩٩٣ .
- ٢٠ - صلاح الدين حافظ: مسئولية المعارضة ومستقبل الديمقراطية.

- ٢١ - عبد الرحمن عثمان الطويل: سفير الصومال في الإمارات سابقا، الصومال تاريخ وحضارة. دار الفجر أبو ظبي الطبعة الثانية ١٩٨٨م.
- ٢٢ - عبد الله إبراهيم ناصف: مدي توازن السلطة مع المسئولية في الدولة الحديثة، القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨١ ص ٢٦٢ .
- ٢٣ - عبد الله العروي: مفهوم الدولة، الطبعة الأولى ١٩٩٣.
- ٢٤ - عبد الملك عودة - (دكتور) (محرر) دراسة مسحية شاملة عن إريتريا إعداد معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩٦م.
- ٢٥ - عبد المنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، الإمارات - العين، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، / ١٩٨٨ ص ٣٠٦.
- ٨٦ - عثمان خليل: الديمقراطية الإسلامية.
- ٢٧ - عثمان صالح سبي: جغرافية إريتريا. دار الكنوز الأدبية بيروت ١٩٨٣.
- ٧٨ - عثمان صالح سبي، جنود الخلافات الإريترية وطرق معالجتها.
- ٢٩ - عراقي أحمد الشرييني (دكتور) التنمية الاقتصادية في إريتريا (من كتاب إريتريا دراسة مسحية شاملة ) إعداد مركز الدراسات العربية. المحرر عبد الملك عودة (دكتور).
- ٣٠ - عزمي بشارة: مدخل إلي معالجة الديمقراطية وأنماط التدين.
- ٣١ - علي إسماعيل محمد: الصومال الحركة الوطنية ١٩٩٦.

- ٣٢ - غازى فيصل: التنمية السياسية فى بلدان العالم الثالث - بغداد - دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٩٣ ص ١١٤ .
- ٣٣ - كريم بقرادوفى، وكريم مروة: الوطن الصعب والدولة المستحيلة.
- ٣٤ - كمال المنوفى: أصول النظم السياسية المقارنة - الكويت، شركة الريبعات للنشر والتوزيع ١٩٨٧ ص ٣٤٠ .
- ٣٥ - قمر الدين على قرنيح (دكتور): دور التعليم فى الوحدة العربية، بحث ألقى فى الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية - بغداد . ١٩٧٩ / ٤ / ٣٠ .
- ٤٦ - فهمى هويدي: الإسلام والديمقراطية. مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٩٣م.
- ٤٧ - لاري دايموند: النضال من أجل الديمقراطية التعددية فى العالم النامي.
- ٣٨ - محمد عابد الجاهري: الديمقراطية وحقوق الإنسان سلسلة الثقافة القومية، قضايا الفكر العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٤ ص ١٦٤ .
- ٣٩ - جدلية الدولة بالمغرب : مجموعة من المؤلفين الدار البيضاء ١٩٩٢ .
- ٤٠ - محمد عاشور مهدي: الحدود السياسية وواقع الدولة فى أفريقيا.
- ٤١ - محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا المعاصر أرضاً وشعباً - الطبعة الأولى ١٩٩٤ .

- ٤٢ - محمد عثمان أبو بكر: جذور الثقافة العربية والتعليم فى إريتريا -  
الطبعة الأولى ١٩٩٧ .
- ٤٣ - محمد عثمان علي خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجرانة  
ومشروع الانتماء العربي ١٩٩٤ .
- ٤٤ - محمد سعيد رمضان البوطي (دكتور) وجودت سعيد: التغيير  
مفهومه وطرائقه ١٩٩٥ .
- ٤٥ - محمد المعتصم سيد (دكتور) مهدي الصومال.
- ٤٦ - محمد وقيد: البعد الديمقراطي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ .
- ٤٧ - محمود محمد أبو العينين (دكتور): أفريقيا، التحولات الراهنة في  
النظام الدولي ومصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات  
الأفريقية المعاصرة. «من أعمال الندوة» الهيئة المصرية العامة  
للكتاب القاهرة ١٩٩٦ .
- ٤٨ - مركز البحوث والدراسات الأفريقية: مختارات العلوم السياسية  
الأفريقية ١٩٩١ .
- ٤٩ - مركز دراسات الوحدة العربية : مجموعة من المؤلفين، حول  
الديمقراطية - دراسة نقدية - الطبعة الأولى ١٩٩٤ .
- ٥٠ - مشروع الدستور الإريتري المقترح: مقدمه مركز القرن الأفريقي  
للدراسات والأبحاث «بحث غير منشور» .
- ٥١ - مصر بين الدولة الدينية والمدنية.
- ٥٢ - مني مكرم عبيد : التجارب الحزبية المصرية.

- ٥٣ - مومار ديوب، ممدو ديوف: تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا ترجمة: عمر الشافعي ١٩٩٢ .
- ٥٤ - يحيى الجمل (دكتور): التعددية الحزبية في مصر - منتدي الفكر العربي ٢٨ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٥٥ - التقرير الإستراتيجي العربي: القرن الأفريقي بين التفكك وإعادة الاندماج، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام.
- ٥٦ - صندوق النقد الدولي.
- ٥٧ - جبهة التحرير الإريترية - قوات التحرير الشعبية: موجز تاريخ إريتريا الحديث.
- ٥٨ - وثيقة الكتلة الإستقلالية الإريترية.

## سابعاً: المراجع الاجنبية:

- 1 - Africa South of Sahara op. Cit. Chaudake Rethinking Africa Democracy Journal of Democracy.
- 2 - Democracy Autonomy Verus control (New Haven pale university press 1982).
- 3 - George Bush The U. S. A. and Africa the Republican, Record - Election in Africa Report Vol.
- 4 - Patrick Dumleavy and Rendan Leavy Theories of the State! Rhw Political of Libe ral Democracy.
- 5 - Raichard Sklar: Democracy in Africa Studies Review.
- 6 - Richard Sklar "Democracy in Africa Studies Review 26 September December 1983 .
- 7 - Robert Eatton, Liberal Demcracy in Africa Political Science.
- 8 - Samuel P. Huntington Jhon, Nelson, No, Eany: Choice (Cambridge MA: Harvard University Press, 1976. P. 3.
- 9 - Tomy Chapter French African Policy to Wards Change in African Affairs.
- 10 - World Bank Eritrea! Option and Strategies for growth Vol.

## ثامناً: الدوريات:

- ١ - إبراهيم نصر الدين (دكتور): القرن الأفريقي وأهم القضايا المشاركة (حلقة نقاش)، المستقبل العربي بيروت ٤ / ١٩٩٧.
- ٢ - إجلال رأفت (دكتورة): القرن الأفريقي أهم القضايا المشاركة (حلقة نقاشية)، المستقبل العربي - بيروت ٤ / ١٩٩٧.
- ٣ - أحمد البغدادي (دكتور) مفهوم الثقافة، مجلة علم الفكر، المجلد الرابع والعشرون - العدد الرابع أبريل ١٩٩٦.
- ٤ - أحمد شوقي الفنجري : كافة المواطن في دولة الإسلام، جريدة الحياة ٢٩ / ١ / ١٩٩٧ - العدد ١٢٣٩٠.
- ٥ - أسعد عبد الرحمن: الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني، المستقبل العربي ١ / ١٩٩٥.
- ٦ - أيمن السيد عبد الوهاب: الصومال وتداعيات انهيار الدولة السياسية الدولية «تقرير».
- ٧ - جلال عبد الله معوض : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ١١ - العدد ١ . مارس ١٩٨٣ ص ١٣٧ - ١٣٨ .
- ٨ - جلال عبد الله معوض: «الفساد السياسي في الدول النامية» دراسة عربية السنة ٢٣، العدد ٤، فبراير ١٩٨٧ ص ٢٠.

- ٩ - حبيب معلوف: الديمقراطيات النامية وراء عشرات ثقافاتنا الكبيرة  
جريدة الحياة ١ / ٦ / ١٩٩٧.
- ١٠ - حسين الحسين : إريتريا ميلاد أمة وتاريخ إسلامي عريق، مجلة  
منار الإسلام - الكويت غرة المحرم ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١١ - حسين علوان البيج (دكتور) : المشاركة السياسية والعملية  
السياسية في الدول النامية المستقبل العربي ص ٦٤ / ٩٠ ، ١٩٩٧ .
- ١٢ - رعد عبودي بطرس: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان  
في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ١١٨، العدد ٢٠٦ أبريل  
١٩٩٦ ص ٣٠ - ٣٦.
- ١٣ - رياض حسين قاضي: أزمة الحرية الديمقراطية في وجداننا المعاصر  
والمداخل الخاطئة - المستقبل العربي ١ / ١٩٨٠ .
- ١٤ - السعيد إبراهيم البدوي (دكتور) مشكلة التنمية الاقتصادية في  
أفريقيا، من أعمال الندوة الهيئة المصرية العامة.
- ١٥ - سعيد بن سعد العلوي: نشأة وتطور مفهوم المجتمع العربي في  
الفكر العربي الحديث المستقبل العربي ٤ / ١٩٩٢ .
- ١٦ - سيد أحمد خليفة: منجستو سجن الإمبراطور بعد وفاته - جريدة  
الشرق الأوسط.
- ١٧ - شفيق الحوت: أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية المستقبل العربي ١٢  
/ ١٩٩٦ .

- ١٨ - شمس حسين: أفكار لإنقاذ المجتمع المهمش في الصومال - جريدة المجتمع.
- ١٩ - صادق يلي: أديس أبابا إثيوبيا الجديدة - مجلة العربي - العدد ٤٢٩ أغسطس ١٩٩٤.
- ٢٠ - طلال عتريس : (دكتور) مركز الدراسات والإعداد للقرن الحادي والعشرين مجلة الكلمة.
- ٢١ - عبد الإله بلقرين: التعددية السياسية - جريدة الحياة ٣١ / فبراير ١٩٩٦ .
- ٢٢ - عبد الإله بلقرين: (دكتور) خطاب التوبة، المثقف والاستبدال الثقافي، مجلة الطريق. ٢٢ - عبد الله أحمد يوسف : عوائق الحوار الإسلامي - مجلة الكلمة .
- ٢٣ - عبد الفتاح أنور: المشكلة الصومالية وقفزة علي طريق الحل النهائي - جريدة الأهرام.
- ٢٤ - عبد العزيز الدوري: العولة والعرب، المستقبل العربي ٧ / ١٩٩٧.
- ٢٥ - عبد الغفار رشاد: العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ٨ العدد ١ - أبريل ١٩٨٠ ص ٢٣ .
- ٢٦ - فؤاد زيدان : القرن الأفريقي، أرض العذاب والإصرار والأمل - جريدة الخليج ٨ / ٦ / ١٩٩١ .
- ٢٧ - محمد حاج يوسف : في مقابلة مع مجلة المجتمع عن الصومال الكويت ٣ / ٤ / ١٩٩٤ .

- ٢٨ - محمد سبيل: هل الدولة الديمقراطية ودولة الحق - جريدة الحياة - العدد ١٢٣٩٠ .
- ٢٩ - محمد سعيد أبو عامود: النخبة السياسية في مصر - دراسة حالة للنخبة الوزارية - المستقبل العربي ٥ / ١٩٩٤ .
- ٣٠ - محمد عابد الجابري: نظام القيم في الثقافة العربية - جريدة الشرق الأوسط.
- ٣١ - محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية - مجلة الكلمة - بيروت ١٩٩٦ .
- ٣٢ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي - القاهرة ١٩٩٤ .
- ٣٣ - مسارع الراوي (دكتور): تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية، المستقبل العربي ، بيروت العدد ١١٠ . سنة ١٩٨٠م.
- ٣٤ - مصطفى الفيلاي: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي، ٩ / ١٩٩٧ ص ٧٨ .
- ٣٥ - هدى عبودي برطي: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي - السنة ١٨ العدد ٢٦ - أبريل ١٩٩٦ ص ٣ - ٣٦ .
- ٣٦ - يحيى شريف (دكتور): قصة النزاع الصومالي الإثيوبي - مجلة العربي - الكويت يناير ١٩٧٨ .

## تاسعا: رسائل وبحوث ومقالات:

- ١ - باشا أحمد عبدي: جذور الأزمة الصومالية، بحث منشور في مجلة القرن الأفريقي.
- ٢ - دراسة في التنمية بالمشاركة دراسة حالة في إثيوبيا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.
- ٣ - سعد الدين إبراهيم (دكتور): أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤ .
- ٤ - طارق عبد الواحد: المهدي الصومالي السيد / محمد عبد الله حسن، بحث غير منشور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٧ .
- ٥ - عبد الإله بلقزيز (دكتور) : الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي.
- ٦ - عبد الله نجيب محمد (دكتور): الصراع الثقافي في القرن الأفريقي، بحث ألقى في الندوة الدولية للقرن الأفريقي يناير ١٩٨٥ .
- «في الأصل ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي العربي السابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة ١٩ - ٢١ مارس ١٩٩٧».
- ٧ - غسان سلامة (دكتور): التعددية السياسية في المشرق ورقة مقدمة في المنتدى الفكري، عمان ٢٦ - ٢٨ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٨ - منشور الاعلام الخارجى دمشق ١٩٨٢ .
- ٩ - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تقرير عن مشروع توسعة محطة كهرباء - بلزا - إريتريا.